١٩

الضمير عند النحاة

دكتور

عبد الناصر عبد الدايم عبد اللطيف

مدرس اللغويات . كلية الدراسات الإسلامية والعربية بقنا

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه . وبعد ،،،

فلما كان كثير من الأحكام تبنى على التعريف والتنكير ، وكانا كثيرى الدور فى أبواب العربية اهتم النحاة بهما وصدروهما كتبهم بذكرهما بعد الإعراب والبناء . والضمير نوع من أنواع المعرفة ، بل هو أعرف المعارف تناثرت مسائله فى كثير من أبواب النحو ، وغمضت بعض قضاياه ، فاخترته موضوعا لبحثى لجمع ما تناثر وإيضاح ما غمض ، وسميته " الضمير عند النحاة "

واستدعى بحث هذا الموضوع أن أجعله فى ستة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول : تعريفه . وتحته ثلاثة مطالب :

تعريفه فى اللغة – تعريفه فى الاصطلاح – علة تسميته .

المبحث الثانى : فائدته .

المبحث الثالث : الضمير بين التعريف والتنكير . وتحته مطلبان :

هل يصح ان يكون الضمير نكرة ؟

منزلة الضمير بين المعارف .

المبحث الرابع : علة بناء الضمير . .

المبحث الخامس : أقسامه وأنواعه وتحته خمسة مطالب :

اتصال الضمير وانفصاله

ضمائر الرفع المنفصلة بين الإفراد والتركيب

ضمائر النصب المنفصلة بين الإفراد والتركيب

ضمير الفصل .

ضمير الشأن والقصة .

المبحث السادس : توابعه . وتحته مطلبان :

توكيد الضمير

عطف الضمير

المبحث السابع : علة بناء الضمير .

الخاتمة : اشتملت على أهم النتائج التى توصلت إليها .

أسأل الله العلى القدير أن أكون قد وفقت لما أردت إنه نعم المولى ونعم النصير

دكتور

عبد الناصر عبد الدايم عبد اللطيف

الضمير فى اصطلاح النحاة

الضمير[١] أو المضمر[٢] أو الإضمار[٣] فى اصطلاح البصريين وثعلب[٤] هو المكنى[٥] والكناية فى اصطلاح الكوفيين[٦] وابن السراج[٧] والمبرد[٨] فى بعض أقوالهما .

وكان يطلق عليه سيبويه أحياناً علامة الإضمار أو علامة المضمر[٩] ، ويسميه أبو على الفارسى وابن السراج وابن كيسان وعبد القاهر الجرجانى أحياناً الذكر[١٠] .

يقول الأزهرى : المضمر بفتح الميم الثانية اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيته وسترته ،. وإطلاقه على البارز توسع ، والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أى معقود ، وهو اصطلاح بصرى ، والكوفية يسمونه كناية ومكنياً ، لأنه ليس باسم صريح ، والكناية تقابل الصريح[١١] .

ولكن هل هناك فرق بين المضمر والمكنى ؟

يقول ابن يعيش : لا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين فهذا من قبيل الأسماء المترادفة فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ .

أما البصريون فيقولون : المضمرات نوع من المكنيات فكل مضمر مكنى وليس كل مكنى مضمراً[١٢] .

علة التسمية :

سمى ضميرا على وزن فعيل من الضمور وهو الهزال ، لأن الضمائر فى الغالب قليلة الحروف المكونه لها ومضمرا على وزن مفعل من الإضمار وهو الإخفاء لأن معظم حروفها المكونه لها مهموسة وهى التاء والهاء والكاف والهمس صوت خفى ، فإطلاق الأول على كثير الحروف كنحن والثانى على البارز بتغليب غيرهما عليهما[١٣] .

وقال صاحب كشف المشكل : سمى مضمرا لأنه كنى به عن الظاهر للاختصار ، ألا ترى أن قولك قاموا أخصر من قولك قام أخوتك فلان وفلان وفلان إلى منتهى العدد ، والكوفيون يسمونه مكنيا وكناية لأنه ليس بالاسم الصريح[١٤] .

---

(١) المقتضب ١ / ٣٩٦ ، كتاب الشعر ١ / ٥ ، الخصائص ٢ / ٣٩٧ دلائل الإعجاز ص ٨٢ .

(٢) الكتاب ٢ / ١١ ، المقتضب ٤ / ٢٧٩ ، الأصول ٢ / ٣١٣ الجمل فى النحو ص ٩٦ ، معانى القرآن للزجاج ١ / ٤٩ .

(٣) الكتاب ٢ / ٦ ، معانى القرآن للأخفش ١ / ١٦٣ ، المقتضب ٣ / ١٨٦ ، إعراب القرآن لابن النحاس ١ / ١٧٥ .

(٤) الفصيح ص ٨٠ .

(٥) معانى القرآن للفراء ١ /-٥ ، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٣١ ، ٤٨ .

(٦) مجالس ثعلب ١ / ٤٣ ، ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٢ ، التصريح ١ / ٩٥ ، همع الهوامع ١ / ٥٦ ، شرح الأشمونى ١ / ١٠٧ .

(٧) الأصول ١ / ١٤٨ .

(٨) ينظر المقتضب ٣ / ١٢٣ .

(٩) الكتاب ٤ / ١٨٩ ، ٢ / ٧٨ .

(١٠) ينظر كتاب الشعر ٢ / ٤٠٩ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، وينظر أصول النحو ٢ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣٥٩ ، ودلائل الإعجاز ص ٨٢

(١١) تهذيب اللغة ١٢/ ٣٧ ، التصريح ١ / ٩٥ .

(١٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٤ .

(١٣) ينظر المشكاة الفتحية ص ١٠٣ ، وشذور الذهب ص ١٧٧ ، وشرح اللمحة ص ٥١ .

(١٤) كشف المشكل ١ / ١٨٤ .

تعريفه :

قال أبو حيان : لا يحتاج إلى حد ولا رسم لأنه محصور[١] ، وقال السيوطى : لكونه ألفاظاً محصورة استغنينا عن حده[٢] .

وعرفه ابن عصفور بأنه : ما علق فى أول أحواله على شئ بعينه فى حال غيبة خاصة كهو أو خطاب خاصة كأنت ، أو متكلم خاصة كأنا[٣] .

وعرفه ابن الحاجب بأنه : ما كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب بقرينة ، أو ما وضع لمدلوله بقرينة غير الإشارة[٤] .

وعرفه الحيدرة اليمنى بأنه : كل اسم دل باختلاف صيغه على اختلاف معانيه مثل أنا وأنت وهو ونفعك ونفعكما[٥] ونفعكن .

وعرفه ابن مالك بأنه : الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكليمه أو خطابه أو غيبته[٦] .

وعرفه كثير من النحاة بأنه : ما دل على متكلم كأنا أو مخاطب كأنت أو غائب تقدم ذكره[٧] كهو ، أو على مخاطب تارة وعلى غائب أخرى وهو الألف والواو والنون كقوما وقاما وقوموا وقاموا وقمن[٨] .

وهذا التعريف يخرج قول من اسمه زيد فى " زيد ضرب " وقولك لزيد " يا زيد افعل كذا " وقولك لزيد الغائب " زيد فعل كذا " فإن لفظ " زيد " وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب إلا أنه ليس موضوعا للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب المتقدم الذكر ، بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر[٩] .

فإن قيل يرد على هذا التعريف الكاف من " ذلك " فإنها دالة على المخاطب وليست ضميراً باتفاق البصريين وإنما هى حرف لا محل له من الإعراب .

قلت لا نسلم أنها دالة على المخاطب ، وإنما هى دالة على الخطاب ، فهى حرف دال على معنى ولا دلالة له على الذات البتة ، وكذلك أيضاً الياء فى إياى والكاف فى إياك والهاء فى إياه ليست مضمرات وإنما هى على الصحيح حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو "إيا" ولكنه لما وضع مشتركا بينهما وأرادوا بيان من عنوا به احتاج إلى قرينة تبين المعنى المراد فيه .

فائدته :

للضمير فوائد عدة :

أولها : رفع اللتباس لاستغنائها عن الصفات كالحضور والمشاهدة بالنسبة للمتكلم والمخاطب ، وتقدم ذكر الغائب الى يجعله بمنزلة الحاضر والمشاهدة فى الحكم[١٠] .

---

(١) الارتشاف ١ / ٤٦٢ .

(٢) الهمع ١ / ٥٦ .

(٣) المقرب ص ٢٤٢ .

(٤) الإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٤٥٩ .

(٥) كشف المشكل ١ / ١٨٤ .

(٦) شرح التسهيل ١ / ١٣٠ .

(٧) لأن ضمير المتكلم وضمير المخاطب تفسرهما المشاهدة ، أما ضمير الغائب فإنه يحتاج إلى مفسر ، والأصل فى مفسره أن يكون متقدما عليه ينظر الارتشاف ١ / ٤٨١ .

(٨) ينظر شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٢٧٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣ ، وشرح الكافية لابن جماعة ص ٢٣٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٦ ، وأوضح المسالك ١ / ٦٠ ، وشرح الأشمونى ١ / ١٠٨ ، والتصريح ١ / ٩٥ .

(٩) ينظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٣ ، والفوائد الضيائية ٢ / ٧٦ .

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٤ .

يقول الرضى : اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فإن أنا وأنت لا يصلحان إلا لمعنيين ، وكذلك ضمير الغائب نص فى أن المراد هو المذكور بعينه فى نحو : جاءنى زيد وإياه ضربت[١] .

ويقول ابن يعيش : وليس كذلك الأسماء الظاهرة فإنه لو سمى المتكلم والمخاطب بعينهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان الغائب فربما توهم أنه غير الأول[٢] .

ثانيها : الإيجاز والاختصار ونجد ذلك فى واو الجماعة وألف الاثنين ونون النسوة وكذلك فى هم وهن .

وقد يستغنى بالحرف الواحد عن الاسم فى قولنا أكرمه .

يقول الحيدرة اليمنى : سمى مضمر لأنه كنى به عن الظاهر للاختصار ألا ترى أن قولك أخوتك قاموا : أخصر من قولك قام أخوتك فلان وفلان وفلان إلى منتهى العدد[٣] .

ثالثها : الفخامة بشأن صاحبه لفرط شهرته كأنه يدل على نفسه ، ويكتفى عن اسمه الصريح بذكر شئ من صفاته كقوله تعالى { إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ }[٤] يعنى القرآن .

رابعها : التحقير : نحو قوله تعالى { إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ }[٥] يعنى الشيطان ، وقوله تعالى { إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ }[٦] ، وقوله تعالى[٧] { إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ }[٨] .

منزلة الضمير بين المعارف :

ذهب أئمة النحويين المتقدمين والمتأخرين إلى أن المعارف متفاوتة ، وذهب ابن حزم إلى أنها كلها متساوية لأن المعرفة لا تتفاضل إذ لا يصح أن يقال عرفت هذا أكثر من هذا[٩] .

وأجيب : بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا ، أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه للآخر[١٠] .

وعلى التفاوت اختلف فى أعرف المعارف فذهب سيبويه والجمهور إلى أن المضمر أعرفها[١١] .

وقيل العلم وعليه الصيمرى وعزى للكوفيين ونسب لسيبويه[١٢] واختاره أبو حيان : قال لأنه جزئى وضعا واستعمالا وباقى المعارف كليات وضعا جزئيات استعمالا[١٣] .

وقيل لأن العلم معرفة بالوضع وهو أنك تسمى الرجل باللفظة التى هى " زيد " مثلاً فيعرف بها وتصير علاقة له فإذا قلت " زيد " علم الرجل بجميع صفاته ، وأما المضمر فمعرفة من حيث أن الشئ إنما يضمر بعدما جرى ذكره ومعرفته فهو معرفة بما يعود إليه[١٤] .

---

(١) الرضى ٢ / ٣ .

(٢) ابن يعيش ٣ / ٨٤ .

(٣) كشف المشكل ١ / ١٨٤ ، وينظر المقتصد ٢ / ٩٢٠ .

(٤) القدر ١ .

(٥) البقرة ١٦٨ .

(٦) الأعراف ٢٧ .

(٧) الانشقاق ١٤ .

(٨) ضمير الغائب د / على النابى ص ٤ .

(٩) ارتشاف الضرب ١ / ٤٥٩ ، والهمع ١ / ٥٥ .

(١٠) الهمع ١ / ٥٥ .

(١١) الكتاب ٢ / ١١ ، وينظر المقتضب ٤ / ٤٨١ ، الأصول ٢ / ٣١٣ ، المقرب ص ٢٤٣ ، الارتشاف ١ / ٤٥٩.

(١٢) على اعتبار أنه ذكره أول المعارف ينظر الكتاب ٢ / ٥ ، وينظر الارتشاف ١ / ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، وينظر الفصول الخمسون ص ٢٢٥ .

(١٣) الهمع ١ / ٥٥ ، الأشمونى ١ / ١٠٧ .

(١٤) المقتصد ٢ / ٩١٧ .

وقيل أعرفها اسم الإشارة ونسب لابن السراج[١] وقيل ذو أل لأنه وضع لتعريفه أداة ، وغيره لم توضع له أداة .

ولم يذهب أحد إلى أن المضاف أعرفها إذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف إليه ، فالمضاف فى رتبة المضاف إليه إن كانت الإضافة محضة ، إلا أن المضاف إلى المضمر فإنه فى رتبة العلم[٢] لأنه يقع صفة للعلم فى نحو مررت بزيد صاحبك على أن اسم الفاعل للمعنى والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون[٣] .

خلافاً للمبرد[٤] فإنه زعم أن المضاف إلى واحد منها دون ما أضيف إليه فى التعريف[٥] لاكتسابه التعريف منه ، وأن قولهم فى علة استثناء الضمير أن الصفة لا تكون أعرف ، ممنوع لأنه إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف فأى مانع من كونها أعرف[٦].

ومحل الخلاف فى غير اسم الله تعالى فإنه أعرف المعارف بإجماع[٧] .

وقد رتبها شراح الألفية على النحو التالى : الضمير ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم المعرف بأل أما المضاف فحسب ما أضيف إليه .

وقيل فى علة ذلك أن أعرف المعارف المضمرات لأن المضمر لم يضمر إلا بعد أن عرف ، وكل معرفة غلبت على غيرها فهى أعرف منها ، والعلم دون المضمر لأنك تقول أنت وزيد قمتما ولا تقول قاما فغلب الضمير[٨] .

ولكن ابن مالك له رأى آخر حيث قال : فالمعرفة مضمر وعلم ومشار به ومنادى وموصول ومضاف وذو أداة ..... وأمكنها فى التعريف ضمير المتكلم لأنه يدل على المراد بنفسه ، وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صوته . ثم ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه ، وبمواجهة مدلوله ، ثم العلم لأنه يدل على المراد به حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب السالم من إبهام نحو زيد رأيته .

فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمر وكلمته . لتطرق إليه إبهام ونقص تمكنه فى التعريف . ثم المشار به والمنادى وهما متقاربان ثم الموصول وهو بحسب صلته ، فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصانها . ثم المعرف بالأداة والمعرف بالإضافة وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً أو فائقاً كقولك لرجلين حضراك دون ثالث : لك مبرة ، بل لك ، فإنهما لا يعرفان بمجرد هذا اللفظ المعطوف من المعطوف عليه ما لم يعضد اللفظ بمواجهة أو نحوها . بخلاف قوله : للكبير منكما بل للصغير ، أو بالعكس . أو يقول للذى سبق منكما مبرة بل للذى تأخر ، فإنهما لا يرتابان فى مراده بالأول والثانى فقد عرض لذى الأداة والموصول ما جعلهما فائقين فى الوضوح لضمير الحاضر .

---

(١) فى الأصول ما يعارضه حيث قال : المضمر أعرف المعارف ٢ / ٣١٣ .

(٢) المقرب ص ٢٤٤ ، الجامع الصغير لابن هشام ص ١٨ .

(٣) حاشية الصبان ص ١٠٧ .

(٤) الارتشاف ص ١ / ٤٥٩ .

(٥) لم يصرح بذلك فى المقتضب بل قال : وما أضفته إلى معرفة فهو معرفة نحو غلام زيد وصاحب الرجل وإنما صار معرفة بإضافتك إليه إلى معروف المقتضب ٤ / ٢٧٧ .

(٦) المقرب ص ٢٤٤ ، التوضيح ١ / ٩٥ ، حاشية الصبان ١ / ١٠٧ .

(٧) الهمع ١ / ٥٥ ، الأشمونى ١ / ١٠٧ .

(٨) قال الأشمونى : لما فات الناظم ترتيب المعارف فى الذكر على حسب ترتيبها فى الألفية لضيق النظم رتبها فى التبويب . ينظر شرح الأشمونى ١ / ١٠٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٦ ، وأوضح المسالك ١ / ١٠٦ ، والتصريح ١ / ٩٥ .

وكذلك يعرض للعلم ما يجعله أعرف من ضمير المتكلم كقول من شهر باسم لا شركة له فيه لمن قال له من أنت ؟ أنا فلان ومنه قوله تعالى { أَنَا يُوسُفُ }[١] فالبيان لم يستفد بأنا بل بالعلم بعده .

وقد يعرض للموصول مثل الذى عرض للعلم كقول من شهر بفعل لا شركة له فيه لمن قال : من أنت ؟ أنا الذى فعل كذا . ومن هذا القبيل سلام الله على من أنزل عليه القرآن ، وعلى من سجدت له الملائكة ،ومن حفر بئر زمزماه[٢] .

هل يصح أن يكون الضمير نكرة ؟

ذهب جمهور النحويين إلى أن الضمير نوع من أنواع المعرفة ، وأنه أعرف المعارف ، وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعنى وما تعنى وأنك تريد شيئا يعلمه[٣] ، وأن الشئ إنما يضمر بعدما جرى ذكرته ومعرفته[٤] ، والمضمرات لا لبس فيها[٥] ولذلك استغنى عن النعت لأن النعت زيادة فى البيان ، وناهيك أن تعريفه حين يذكر ينتشر إلى ما يرجع إليه ويفسره فيكون كالمذكر به بعد نسيانه[٦] .

ولكن هل يصح أن يكون الضمير نكرة ؟

اختلف العلماء فى حكم الضمير العائد إلى النكرة ، أنكرة هو أم معرفة ، فقال بعضهم : أن الضمير العائد إلى النكرة نكرة ، ووجه كونه نكرة أن مدلوله كمدلول من يعود إليه إن كان المدلولان واحدا ، والأول نكرة وجب أن يكون الثانى نكرة إذ التعريف والتنكير باعتبار المعانى لا باعتبار الألفاظ فهو لا يخص من عاد إليه من بين أمته ولذلك دخلت عليه " رب " فى نحو ربه رجلا ، و " رب " تختص بالدخول على النكرات[٧] .

وقال الجمهور : إنها معرفة لأنك إذا قلت جاءنى رجل وضربته فالهاء فى ضربته ليست شائعة شياع رجل وإنما هى للرجل الجائى خاصة فمدلولهما ليس بواحد ، والذى يحقق ذلك ، أنك تقول جاءنى رجل ثم تقول أكرمنى الرجل ، ولا تعنى سوى الجائى ولا خلاف أن الرجل معرفة فوجب أن يكون الضمير معرفة أيضا لأنه لا يستقيم تقدير التنكير مع الألف واللام فكذلك لا يستقيم تقدير التنكير مع الضمير لأنه بمعناه[٨] .

ولأن رجلا وإن كان نكرة فى أول كلامك فإنك لما ذكرته عرفته بعض التعريف وصار إخبارك عنه بالمجئ من الأشياء التى تقرر له عند المتكلم تعرف فإذا أضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة لمساواته زيدا فى قولك : زيد ضربته من حيث أنه لا يكون لغيره فى هذا الكلم[٩] .

ولذلك كان الضمير فى قولهم " ربه رجلا " ليس بنكرة وإنما كان حكمه حكم النكرات باعتبار كونه مبهما أطلق عليه النكرة لذلك ، ولذلك لم يوصف لأنه ضمير بلا خلاف والضمائر لا توصف[١٠] واستغنى عن النعت لأن النعت زيادة فى البيان[١١] .

---

(١) سورة يوسف آية ٩٠ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ .
(٣) الكتاب ٢ / ٦ .
(٤) المقتصد ٢ / ٩١٧ .
(٥) ابن يعيش ٣ / ٨٤ .
(٦) كشف المشكل ٢ / ٨٥ .
(٧) ينظر الكتاب ١ / ٤٩ والمقتضب ٤ / ٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ ٨٥ ، والخزانة ٤ / ٦٥ ، والهمع ١ / ٥٦ ..
(٨) الارتشاف ٢ / ٤٦٠ .
(٩) المقتصد ٢ / ٩١٧ .
(١٠) الأمالى النحوية ٢ / ٤٦ .
(١١) كشف المشكل ٢ / ٨٥ .

وذهب بعضهم مذهبا وسطا فقال : إن الضمير العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز بخلاف غيره كالفاعل والمفعول[١] .

وقال الرضى : الضمير العائد على نكرة مختصة بحكم من الأحكام معرفة نحو جاءنى رجل وضربته لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائى دون غيره من الرجال ، وكذا ذو اللام نحو جاءنى رجل فضربت الرجل ، وأما الضمير فى نحو رب شاة سلختها فنكرة كما فى نحو ربه رجلا لأنه لم يختص المنكر المعود عليه بحكم أو لا[٢] .

علة بناء الضمير :

من المتفق عليه أن الضمير اسم ، وأن الأسماء منها معرب ومنها مبنى ، وأن الإعراب أصل فى الأسماء لأن الاسم يقبل بصيغه معانى مختلفة وهى الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعانى من الصيغ ولوقع اللبس ، والبناء فرع[٣] .

ومن المتفق عليه أن المضمرات كلها مبنية وكما يقول ابن مالك (وكل مضمر له البناء يجب)[٤] باتفاق العلماء[٥] وقد اختلف فى سبب البناء هل هو شئ واحد أو أكثر ؟ فذهب كثيرون إلى الثانى ، لأن الأسماء إذا حصل بينها وبين الحرف مشابهة لم يجب بناؤها وإنما يجوز ذلك لأنه يصح ألا يعتد بالمشابهة ويترك على الأصل ألا ترى أن " أيا " فيه معنى الاستفهام كما أن " كيف " كذلك وهو معرب مع ذلك ، فينبغى أن يفصل بين الجواز والوجوب[٦] .

وقال بعضهم : يكفى فى بناء الاسم شبه للحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلابد فيه من شبه الفعل من وجهين لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة فى الجنس الأعم وهو كونه كلمة[٧] ولكن لابد أن يكون شبها لم يعارضه معارض يقتضى الإعراب فإن عارضه ما يقتضى الإعراب فلا أثر له وذلك كأى شرطا واستفهاما وموصولة فإنها معربة مع مشابهتها للحرف فى الأحوال الثلاثة لكن عارض هذا الشبه لزومها للإضافة[٨] .

ولذلك قال ابن معط أن المضمرات بنيت لأنها أشبهت الحر[٩] وعدد ابن مالك أوجه الشبه فقد ذكر فى التسهيل لبناء المضمر أكثر من سبب :

الأول : مشابهته الحرف فى الوضع لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقى على الأكثر[١٠] .

الثانى : مشابهته فى الافتقار لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة وغيرها .

الثالث : مشابهته له فى الجمود فلا يتصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

---

(١) الهمع ١ / ٥٦ .

(٢) شرح الكافية للرضى ٢ / ١٢٨ .

(٣) أصول النحو ١ / ١٢٣ ، أوضح المسالك ١ / ٢٨ ، شرح الأشمونى ١ / ٦٠ ، همع الهوامع ١ / ١٥ .

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٩٢ .

(٥) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨٠ ، أوضح المسالك ١ / ٦٣ .

(٦) المقتصد ١ / ١٣١ .

(٧) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٤٦٢ ، والهمع ١ / ١٦ .

(٨) الهمع ١ / ١٦ .

(٩) الفصول الخمسون ص ١٦٦ .

(١٠) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨٠ .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعانى[١] ، فيقوم اختلاف الصيغ مقام الإعراب فلم يوجد فيها سبب الإعراب[٢].

وقال ابن الناظم : المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحروف فى المعنى ، لأن كل مضمر متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف ، مدلول عليها بالباء و " نا " والكاف والهاء حروفا فى إياى وإيانا وإياك وإياه .

وقيل بنيت المضمرات استغناء عن إعرابها باختلاف صيغها لاختلاف المعانى[٣] .

وقيل بنيت الضمائر لمشابهتها الحروف بالنقص فى الأصالة وبعدم الاستقلال ، ولا يرد نحو نحن وأنتم لأننا نعنى بالضمائر المتصلة لأنها الأصل وغيرها ملحق بها بلدليل أنه لا يجوز المنفصل إلا إذا تعذر المتصل ، وليس فى المتصل أكثر من حرفين ولا يستقل أيضاً بنفسه فأشبه الحرف لها[٤] .

وبهذا يتبين أن المضمرات بنيت لأنها أشبهت الحرف من عدة أوجه فإن فيها الشبه المعنوى إذ التكلم والخطاب والغيبة من معانى الحروف .

والشبه الوضعى : إذ غالب الضمائر على حرف أو حرفين ، وحمل الباقى عليه .

والشبه الافتقارى : لأن كلا منها يفتقر إلى ما يفسره والشبه فى الجمود : فلا يتصرف فى لفظه بوجه من الوجوه وبالنقص فى الأصالة ، وبعدم الاستقلال .

أو أن المضمرات بنيت لأنها استغنت عن الإعراب باختلاف صيغتها لاختلاف المعانى .

أو لهذين السببين ، ويكفى فى بناء الاسم شبه للحرف من وجه واحد شبها لم يعارضه معارض يقتضى الإعراب .

وبسبب بناء الضمير أصبح اسما جامدا لا يثنى ولا يجمع فلا تدخله العلامة الخاصة بالتثنية أو الجمع ، إنما يدل بذاته وتكوين صيغته على المفرد المذكر أو المؤنث وعلى المثنى بنوعيه المذكر والمؤنث معا أو على الجمع المذكر أو المؤنث ، ومع دلالته على التثنية أو الجمع لا يسمى مثنى ولا جمعا وإنما يقال عن الضمير " أنتما " — مثلاً — إنه للمثنى المخاطب وللضمير " هم " ضمير غائب لجماعة الذكور و " هن " غائب لجماعة الإناث وهكذا .

أقسام الضمير :

ينقسم الضمير إلى عدة أقسام بحسب اعتبارات مختلفة :

أولاً : ينقسم بحسب مدلوله أى معناه إلى متكلم :

نحو : أنا ونحن والتاء من قمت ، وإلى مخاطب نحو أنت وفروعه والتاء فى أكرمت وإلى غائب نحو هو وفروعه والهاء فى أكرمته وهناك ضمائر تصلح للمخاطب تارة وللغيبة تارة أخرى وهى ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة

ثانياً : ينقسم بحسب اللفظ إلى بارز ومستتر فالبارز : هو الذى له صورة فى التركيب نطقا وخطا نحو : أنا أكرمتك فكل من (أنا والكاف والتاء ضمير بارز .

وقد قسم النحاة الضمير البارز قسمين هما : متصل ، ومنفصل فإن قيل : ولم كانت المضمرات متصلة ومنفصلة ، وهلا كانت كلها متصلة أو منفصلة .

---

(١) الأشمونى ١ / ١١٠ ، الهمع ١ / ١١٨ .

(٢) الإيضاح ١ / ٤٦٢ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٧ .

(٤) شرح الكافية لابن جماعة ص ٢٣٢ .

قيل : القياس فيها أن تكون كلها متصلة لأنها أوجز لفظا وأبلغ فى التعريف ، وإنما أتى بالمنفصل لاختلاف مواقع الأسماء التى تضمر فبعضها يكون مبتدأ نحو زيد قائم فإذا كنيت عنه قلت هو قائم أو أنت قائم إن كان مخاطبا لأن الابتداء ليس له لفظ متصل به الضمير فلذلك وجب أن يكون ضميره منفصلا ، وبعضها يتقدم على عامله نحو : زيداً ضربت فإذا كنيت عنه مع تقديمه لم يكن إلا منفصلا لتعذر الإتيان به متصلا مع تقديمه لذلك تقول إياه ضربت وإياك ضربت قال الله تعالى { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ }[1] أتى بالضمير المنفصل لما كان المفعول مقدما ، وقد يفصل بين المعمول وعامله فإذا كنى عنه لا يكون ضميره إلا مفصولا نحو ما ضرب زيد إلا أنت وما ضربت إلا إياك وعلمت زيداً إياه ، فلذلك كانت متصلة ومنفصلة والذى يؤيد عندك ذلك أن الاسم المجرور لما كان عامله لفظيا ولا يجوز تقديمه عليه ولا فصله عنه ل يكن له ضمير إلا متصل[2] .

أولا : الضمير المتصل :

الضمير المتصل : هو الذى لا يبتدأ به الكلام ، ولا يقع بعد إلا فى الاختيار فلا يقال : ما أكرمت إلاك وقد يقع فى الشعر للضرورة ومنه قول الشاعر :

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار[3]

وينقسم الضمير المتصل بحسب موقعه فى الإعراب ثلاثة أقسام:

أ — ما يكون فى محل رفع فقط وهو خمسة ضمائر : تاء فاعل بحركاتها الثلاث نحو : ذهبت وألف الاثنين نحو { اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى }[4] وواو الجماعة نحو { اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ }[5] ونون النسوة نحو { وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ }[6] وياء المخاطبة نحو { يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ }[7] .

ب — ما يكون مشتركا بين محل النصب والجر ، وهو ثلاثة ضمائر : ياء المتكلم نحو { قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ }[8] ونحو { وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي }[9] وكاف الخطاب نحو { إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ }[10] ونحو { رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا }[11] ، وهاء الغائب : نحو { إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ }[12] ونحو { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ }[13] .

ج — ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر وهو (نا) نحو { رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا }[14] .

---

(١) سورة الفاتحة آية ٥ .

(٢) ابن يعيش ٣ / ٨٥ .

(٣) الشاهد فى قوله (إلاك) حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا للضرورة . ينظر التصريح ١ / ٩٨ ، الأشمونى ١ / ١٠٩ ، وابن يعيش ٣ / ١٠١ .

(٤) سورة طه آية ٤٣ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٠٢ .

(٦) سورة النور آية ٣١ .

(٧) سورة آل عمران آية ٤٣ .

(٨) سورة مريم آية ٣٠ .

(٩) سورة طه آية ١٤ .

(١٠) سورة يس آية ٣ .

(١١) سورة الممتحنة آية ٤ .

(١٢) سورة مريم آية ٥٤ .

(١٣) سورة الإخلاص آية ٤ .

(١٤) سورة آل عمران آية ١٩٣ .

ثانياً : الضمير المنفصل :

الضمير المنفصل : هو الذى يبتدأ به الكلام ويجوز أن يقع بعد إلا مطلقا ، فيصح أن يسبق العامل أو أن يتأخر عنه أو يفصل بينه وبين العامل فأصل مقصود فلا يمكن اتصاله للفصل أو لا يذكر له عامل لفظى فلا يمكن اتصاله مع عدم ما يتصل به نحو { إِيَّاكَ نَعْبُدُ }[١] ونحو { لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا }[٢] ونحو الكريم أنت[٣] .

وسمى منفصلا لانفصاله فى الخط وعدم اتصاله[٤] ولذلك يكون مرفوعا ومنصوبا ولا يكون مجرورا لأنه لابد من اللفظ بالجار متقدما على المجرور فتعذر جميع ما تقدم من مجوزات الانفصال فوجب ألا يكون إلا متصلاً[٥] .

ولا يجوز حذفه يقول المبرد : وإذا انفصل المضمر تم بنفسه فلم يجز حذفه ألا ترى أنك تقول الذى ضربت زيد ولا تقول الذى مررت زيد ، لانفصال الكناية فى الثانى ولو قلت الذى مررت إياه زيد لم يحذف إياه لانفصاله[٦] .

والأصل ألا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل كتعذره لإضمار العامل نحو { وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ }[٧] وعند التقديم نحو { إِيَّاكَ نَعْبُدُ }[٨] وعند العطف نحو { وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ }[٩] وعند النداء نحو يا أنت ، وعند وقوعه بعد إلا نحو { أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ }[١٠] أو إنما نحو قول الشاعر :

أنا الفارس الحامى الذمار وإنمـــا ... بدافـــع عن أحسابهم أنـــا أو مثلى[١١]

أو بعد إما نحو قول الشاعر :

بك أو بـــى استعـــان قليـــــل ... أمـــا أنـــا وأنت ما ابتغى المستعين[١٢]

أو اللام الفارقة نحو قول الشاعر :

إن وجـــدت الصديـــق حقا لإياك ... فمرنـــى فلـــن أزال مطيعـــا[١٣]

أو واو المصاحبة نحو قول الشاعر :

فآليـــت لا أنفـــك أحـــذو قصيدة ... تكـــون وإياهـــا بهـــا مثلا عندى[١٤]

---

(١) سورة الفاتحة آية ٥ .

(٢) سورة طه آية ١٤ .

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٤٦٣ .

(٤) كشف المشكل ١ / ١٨٥ .

(٥) الإيضاح ١ / ٤٦٣ .

(٦) المقتضب ٣ / ١٢٣ .

(٧) سورة البقرة آية ٤٠ .

(٨) سورة الفاتحة آية ٥ .

(٩) سورة النساء آية ١٣١ .

(١٠) سورة يوسف آية ٤٠ .

(١١) البيت من الطويل وهو للفرزدق ، الجنى الدانى ص ٣٩٧ ، وخزانة الأدب ٤ / ٤٦٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٢ . ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٣ ، والخزانة ١ / ٢٧٧ .

(١٢) البيت من الخفيف ، المقاصد النحوية نقلاً المعجم المفصل ٨ / ١٣٦ ، إعداد د / إميا بديع يعقوب دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م . ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٦ ، والخزانة ١ / ٢٩٩ .

(١٣) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة شرح التصريح ١ / ١٠٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٣ والمقاصد النحوية ١ / ٣٠١ . ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٧ ، والخزانة ١ / ٣٠١ ، والتصريح ١ / ١٠٥ .

(١٤) ينظر شواهد التوضيح ص ٧٧ ، ٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٦ ، والتصريح ١ / ١٠٥ ، والخزانة ١ / ٢٧٧ .

وإذا كان الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب كقول الشاعر :

بنصركم نحن كنتم ظافرين وقـد أغرى العدا بكم استسلامكـم فشلا[١]

أو كان العامل حرف نفى نحو { وما أنتم بمعجزين }[٢] .

القسم الثانى : من أقسام الضمير باعتبار اللفظ الضمير المستتر :

هو الذى ليست له صورة فى الكلام منطوقا أو مكتوبا نحو : { فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ }[٣] ونحـو { إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ }[٤] ونلحظ أنه ليس له صورة فى الكلام إلا أنه موجود استغناء عن لفظه بظهور معناه .

ويختص الاستتار بضمير الرفع[٥] ، لأن العمدة لما لم يستغن عنها فى المعنى صح أن تقدر مع العامل فى قوة المنطوق بها ولا كذلك الفضلة[٦] .

وينقسم الضمير المستتر إلى قسمين :

أولا : الضمير المستتر وجوبا : وهو الذى لا يمكن أن يحل الاسم الظاهر محله ، وعرفه المبرد بأنه : هو الذى يظهر الألف فى تثنيته فتقول قاما وقامنا ، والواو فى جمعه فتقل قاموا الرجال ، والنون فى قمن النسـاء واليـاء فـى أنـت تقومين ، وما أشبه ذلك[٧] ، ويجب استتار الضمير فى المواضع الآتية :

أ – بعد فعل الأمر المخاطب به المفرد الذكر نحو { وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي }[٨] .

ب – بعد الفعل المضارع المبدوء بالهمزة نحو { أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ }[٩] ففاعل ألد ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا .

ج – بعد الفعل المضارع المبدوء بالنون نحو { قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ }[١٠] .

ء – بعد الفعل المضارع المبدوء بالتاء للمخاطب نحو { قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ }[١١] .

هذه هى المواضع التى ذكرها ابن مالك فى ألفيته وأشار إليها بقوله :

ومـــن ضمير الرفـــع ما يستتر كافعـــل أوافـق نغتبط إذ تشكر[١٢]

وهناك مواضع أخرى منها :

هـ – فاعل صيغة التعجب (ما أفعل) نحو ما أحسن محمدا نجد فاعل " أحسن " ضميراً مستتراً وجوبا تقديره هو .

و – فاعل أفعل التفضيل[١٣] نحو { هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا }[١٤] .

---

(١) البيت من البسيط ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٥ ، والتصريح ١ / ١٠٥ ، والخزانة ١ / ٢٨٩ .

(٢) سورة المائدة آية ١٣٤ .

(٣) سورة النصر آية ٣ .

(٤) سورة الانفطار آية ١ .

(٥) أوضح المسالك ١ / ٦٣ .

(٦) ابن الناظم ص ٥٩ ، الأشمونى ١ / ١١٣ .

(٧) المقتضب ٤ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٨) سورة طه آية ١٤ .

(٩) سورة هود آية ٧٢ .

(١٠) سورة البقرة آية ١٣ .

(١١) سورة الحجر آية ٣٢ .

(١٢) ألفية ابن مالك ص ٨ .

(١٣) غالباً إذا أن أفعل التفضيل قد يرفع الظاهر فى مسألة الكحل .

(١٤) سورة مريم آية ٧٤ .

ز – فاعل (خلا ، وعدا ، وحاشا) فى الاستثناء نحو حضر الطلاب عدا واحداً أو خلا واحداً أو حاشا واحدا نجد أن فاعل خلا وعدا وحاشا ضمير مستتر وجوبا تقديره " هو " .

ح – المرفوع باسم فعل غير ماض نحو أوه ونزال[١] .

ثانيا : الضمير المستتر جوازا : هو الذى يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر نحو : النهر تدفق نجد أن الفاعل بعد " تدفق " ضمير مستتر جوازا تقديره " هو " لأنه من الممكن أن نقول تدفق ماؤه فيكون ماؤه فاعلاً لتدفق ، ويستتر الضمير جوازا فيما عدا المواضع المتقدمة التى يجب فيها الاستتار .

ومن هنا يتبين لنا أن الضمير الجائز الاستتار هو المرفوع بفعل الغائب والغائبة وبالصفات المحضة نحو زيد يقوم وهند تقوم ، وعبد الله منطلق .

ففى " يقوم " ضمير زيد وفى تقوم ضمير هند وفى منطلق ضمير عبد الله ، وهى ضمائر مستترة جوازا بمعنى أنه يجوز أن يخلفها الظاهر نحو يقوم زيد وتقوم هند ، وعبد الله منطلق أبوه[٢] .

اتصال الضمير وانفصاله :

الأصل أن الضمير المنفصل لا يستعمل فى موضع يمكن فيه المتصل فإذا أمكن استعمال الضمير متصلا لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل[٣] لأن الغرض من وضع الضمير التوصل إلى الاختصار ، ووضع المنفصل موضع المتصل يأبى ذلك ، لأن المتصل أكثر اختصاراً كما أنه أوضح وأيسر من المنفصل ، فاستعمال الضمير المنفصل فى الاستعمال اللغوى هو الأصل ، ولا يجوز تركه ، واستعمال الضمير المنفصل إلا لسبب وعلى هذا فلا تقول فى أكرمتك أكرمت إياك لأنه يمكن الإتيان بالمتصل فتقول أكرمتك .

يقول ابن مالك : وإنما كان استعمال المتصل أصلا لأنه أخصر وأبين أما كونه أخصر فظاهر ، وأما كونه أبين فلأن المتصل لا يعرض معه لبس أصلاً ، والمنفصل قد يعرض به فى بعض الكلام لبس وذلك أنه لو قال قائل إياك أخاف لاحتمل أن يريد إعلام المخاطب بأنه يخافه ويحتمل أن يريد تخويفه من شئ وإعلامه بأنه خائف من ذلك الشئ ، فالكلام على القصد الأول جملة واحدة وعلى القصد الثانى جملتان فلو قال موضع إياك أخاف أخافك لأمن اللبس[٤].

وقد جاء الضمير فى الشعر منفصلا مع إمكان الاتيان به متصلا للضرورة ، ومنه قول الشاعر :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنـــت إياهم الأرض فى دهر الدهاريــر[٥]

فقد أتى بالضمير منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا فيقال : ضمنتهم .

هذا وهناك مواضع يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع إمكان أن يؤتى به متصلا وهى :

أ – أن يكون الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها نحو الصديق كنته أو كنت إياه ، والاتصال عند ابن مالك أجود لأنه الأصل ولشبه كنته بفعلته فمقتضى هذا الشبه أن يمتنع كنت إياه كما يمتنع فعلت إياه فإذا لم يمتنع فلا أقل من أن يكون مرجوحاً[٦] .

---

(١) ينظر أوضح المسالك ١ / ٦٣ ، ٦٤ ، وابن الناظم ص ٦٠ ، والتصريح ١ / ١٠٠ ، ١٠١ .

(٢) ينظر شرح ابن الناظم ص ٦٠ .

(٣) ينظر المقتضب ١ / ٣٩٦ ، والأصول ٢ / ١١٧ ، الكتاب ٢ / ٣٥٦ ، والإيضاح١ / ٤٦٢ .

(٤) شواهد التوضيح ص ٧٨ .

(٥) البيت للفرزدق ينظر ديوانه ص ٢٦٦ ، والتصريح ١ / ١٠٤ ، والأشمونى ١ / ١١٦ .

(٦) شواهد التوضيح ص ٧٩ .

والانفصال عند سيبويه أجود حيث يقول : وتقول حسبتك إياه وحسبتنى إياه لأن حسبتنيه وحسبتكه قليل فى كلامهم لأن حسبت بمنزلة كان إنما يدخلان على المبتدأ أو المبنى عليه فيكونان فى الاحتياج على حال[١] .

وإلى هذا ذهب ابن السراج[٢] .

ب – أن يكون الضمير ثانى مفعولين أولهما أعرف من الثانى نحو الكتاب أعطيتكه ، فيجوز أن تقول أعطيتك إياه سواء أكان أصلهما المبتدأ والخبر نحو خلتنيه وخلتنى إياه أم لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر نحو منحتكه ومنحتك إياه[٣] ..

فإن كان العامل فعلا غير ناسخ فانوصل أرجح كالهاء من سلنيه قال تعالى { فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ }[٤] { أَنُلْزِمُكُمُوهَا }[٥] { إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا }[٦] .

وإن كان اسما فالفصل أرجح نحو عجبت من حبى إياها وإن كان فعلا ناسخا نحو خلتنيه فالأرجح عند الجمهور الفصل[٧] نحو أخى حسبتك إياه وعند الناظم والرمانى وابن الطراوة الوصل[٨] فلو قدم الأبعد فى الرتبة امتنع الاتصال ووجب الانفصال نحو أعطيته إياك وحسبته إياك .

قال سيبويه : " فإذا بدأت بالغائب فقلت أعطاهوك فهو فى القبح وأنه لا يجوز ، وأما قول النحويين قد أعطاهوك وأعطاهونى فإنما هو شئ قاسوه لم تكلم به العرب ووضعوا الكلام فى غير موضعه "[٩] .

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٦٤ .

(٢) الأصول ٢ / ١١٨ .

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤٨ .

(٤) سورة البقرة آية ١٢٧ .

(٥) سورة هود آية ٢٨ .

(٦) سورة محمد آية ٣٧ .

(٧) الكتاب ٢ / ٣٦٤ .

(٨) ينظر أوضح المسالك ١ / ٦٩ ، ٧٢ .

(٩) الكتاب ٢ / ٣٦٤ ، وينظر الأصول ٢ / ١٢٠ .

ضمائر الرفع المنفصلة

بين الإفراد والتركيب

اتفق جميع النحاة على إفراد (نحن) ولم يقبل أحد بتركيبها وأما (أنا) فذهب كثير من البصريين[١] إلى أن الضمير هو الهمزة والنون فقط وأن الألف زائدة لبيان الحركة يقول الرضى : (أنا) عند البصريين همزة ونون مفتوحة والألف يؤتى بها بعد النون فى حالة الوقف لبيان الفتح لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بأن الحرفية لسكون النون فلذا يكتب بالألف لأن الخط مبنى على الوقف ، وسقوط الألف فى الوصل فى الأغلب مع فتح النون وسكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة[٢] .

ويقول ابن السراج : أما علامة المرفوعين للمتكلم (أنا) فالاسم الألف والنون وإنما تأتى بهذه الألف الأخيرة فى الوقف فإن وصلت سقطت[٣] .

ويقول ابن جنى : التاء فى " أنت " وإن كان حرف خطاب لا اسم فإن معها نفسها الاسم وهو " أن " من أنت "[٤] فهو يرى أن أصل الضمير هو " أن " سواء فى " أنت " أو " أنا " .

ولكن المبرد لم يصرح بذلك فنراه يقول : والمضمر المنفصل نحو : هو وأنت وإياه وإياك[٥] .

أما سيبويه فلم يقل بالتركيب حيث قال فى كتابه : المضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فإن علامته " أنا " وإن حدث عن نفسه وآخر قال " نحن "[٦] .

وقد نسب هذا الرأى للكوفيين وأكد هذا الرأى ابن مالك وأختاره حيث قال : زعم الأكثرون أن ألف " أنا " زائدة للوقف كزيادة هاء السكت ، وأيدوا ذلك بأن الهاء تعاقبها كقول حاتم : (هذا فزدى أنه) .

والصحيح أن " أنا " بثبوت الألف وقفا ووصلا وهو الأصل وهى لغة بنى تميم قبل الهمزة القطع كـ { أَنَـا أُحْيِي }[٧] { إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ }[٨] وقرأ بها أيضاً ابن عامر[٩] فى قوله تعالى { لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي }[١٠] والأصل " لكن أنا " ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون وأدغمت النون فى النون .

ولمراعاة الأصل كان نون أنا مفتوحا فى لغة من لفظ به دون ألف وجعل الفتحة دليلا عليها كما أن من حذف ألف أما فى الاستفتاح قال أم والله ، ولو كان وضع " أنا " فى الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة كمن وعن وأن ولن .

---

(١) التصريح ١ / ١٠٣ ، الأشمونى ١ / ١١٤ ، الهمع ١ / ٦١ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٧٩ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٩ ، ١٠ .

(٣) الأصول ٢ / ١١٦ .

(٤) الخصائص ٢ / ١٨٩ .

(٥) المقتضب ٤ / ٢٧٩ .

(٦) الكتاب ٢ / ٣٥٠ .

(٧) سورة البقرة الآية ٢٥٨ .

(٨) سورة الكهف الآية ٣٩ .

(٩) النشر فى القراءات العشر ٢ / ٣١١ .

(١٠) سورة الكهف الآية ٣٨ .

ولو حرك على سبيل الشذوذ لم يعبأ بحركته بحيث يلزم صونها فى الوقت بزيادة ألف أو هاء سكت .

فإذا قيل إن الألف أصل وحذفها عارض وأبقيت الفتحة دليلاً عليها سلم من مخالفة النظير وتكلف التقدير لكون " أنا " فى تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلاً مذكرا برد ما يوقف عليه نظير " أما " حين قيل أم والله ونظير " ما " الاستفهامية إذا حذف ألفها فى الجر فقيل لم فعلت ؟[١] .

أما ضمائر الخطاب وهى " أنت " وفروعه فذهب كثير من البصريين[٢] إلى أن الضمير " أن واللواحق لها حروف خطاب دالة على أحواله من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

ولم يصرح بذلك المبرد فنراه يقول (والمضمر المنفصل نحو هو وأنت وإياه وإياك ، وما لحقته التثنية من جميع ما وصفنا فى قولهم هو وهما وإياك وإياكما وإياكم وإياه وإياهما وإياهم وإياهن[٣] .

أما سيبويه فنراه يقول : وأما المضمر المخاطب فعلامته إن كان واحدا " أنت " وإن خاطبت اثنين فعلامتهما أنتما وإن خاطبت جمعا فعلامتهم أنتم[٤] .

فظاهر كلام سيبويه أن لا بقول إلى نراه يقول بتركيب أنت ، وإلى هذا ذهب الفراء فهو يرى " أنت " بكماله هو الضمير[٥] وذهب ابن كيسان[٦] إلى أن التاء هى الضمير وهى التى فى فعلت كانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها دعموها بأن لتستقبل لفظاً.

ولم يرتض ذلك الرضى فقال : وأرى هذا القول بعيدا عن الصواب[٧] .

أما ضمائر الغائب وهى " هو " وفروعه فقد اتفق البصريون على إفراده فالجميع ضمير[٨] ، لأنه ضمير منفصل والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لابد من الابتداء بحرف والوقف على حرف ، فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدى إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا ، وذلك محال ، فوجب ألا تكون الهاء وحدها هى الاسم[٩] .

وذهب الكوفيون[١٠] إلى أن الضمير هو الهاء فقط والواو والياء فى هو وهى للإشباع بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفهما فيهما ولو كانتا أصلا لما حذفتا والذى يدل على ذلك أنهما تحذفان فى حالة الإفراد أيضا وتبقى الهاء وحدها ، قال الشاعر التعريف بالشاعر :

فبيناه يشرى رحله قال قائـــــل لمن جمـــل رخو الملاط نجيب[١١]

---

(١) شرح التسهيل ١ / ١٥٥ .

(٢) الأصول ٢ / ١١٧ ، والخصائص ٢ / ١٨٩ ، والمقرب ص ٣٢٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٦ ، والإيضاح ١ / ٤٦٢ ، وشرح الكافية للكرخى ٢ / ١٠ ، والفوائد الضيائية ٢ / ٧٩ .

(٣) المقتضب ٤ / ٢٧٩ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٥٠ .

(٥) شرح الكافية للرضى ٢ / ١٠ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٤٦٢ ، وشرح التسهيل١ / ١٥٦ ، والتصريح ١ / ١٠٣ ، وشرح الأشمونى ١ / ١١٤ .

(٦) المراجع السابقة .

(٧) شرح الكافية ٢ / ١٠ .

(٨) ينظر الكتاب ٢ / ٣٥١ ، والمقتضب ١ / ٣٧٠ ، وشرح الكافية ٢ / ١٠ ، والهمع١ / ٦١ .

(٩) الإنصاف ١ / ٦٨١ .

(١٠) الإنصاف ١ / ٦٧٧ ، شرح التسهيل ١ / ١٥٦ ، التصريح ١ / ١٠٣ . وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٠ ، الأشمونى ١ / ١١٤ .

(١١) ينظر شرح الكافية للرضى ٢ / ١٠ ، والخصائص ١ / ٦٩ ، والخزانة ٢ / ٣٩٦ .

والشاهد فى " بيناه " حيث حذف الواو من الضمير فدل على أن الاسم هو الهاء وحدها وإنما زادوا الواو والياء تكثيرا للاسم ، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد كما زادوا الواو فى ضربتهو وأكرمتهو وإن كانت الهاء وحدها هى الاسم فكذلك ههنا[١] .

وقد رد البصريون على الكوفيين بقولهم : أما قولهم إن الواو والياء تحذفان فى التثنية نحوهما قلنا إن " هما " ليس بتثنية على حد قولك فى زيد زيدان وفى عمرو عمران وإنما هما صيغة مرتجلة للتثنية كأنتما ألا ترى أنه لو كان تثنية على حد قولهم زيدان وعمران لقالوا فى تثنية هو هوان وفى تثنية أنت أنتان ولكان يجوز أن يدخل عليهما الألف واللام فيقال الهوان ، والأتقان كما يقال الزيدان والعمران فلما لم يقولوا ذلك دل على أنها صيغة مرتجلة للتثنية .

وعلى أنه لو كان الأمر كما زعمتم فليس لكم فيه حجة ؛ لأن الحرف الأصلى قد يحذف لعلة عارضة ، ألا ترى أن الياء تحذف فى الجمع فى نحو قولهم قاضون ورامون والأصل قاضيون ورواميون فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة عنها فبقيت الياء ساكنة وواو الجمع ساكنة فاجتمع ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وإن كانت أصلية لعلة عارضة فكذلك ههنا .

وأما ما أنشدوه من قول الشاعر :

فبيناه يشرى رحله قال قائل ... لمن جمل رخو الملاط نجيب[٢]

فإنما حذفت الواو لضرورة الشعر وأما قولهم : إنهم زادوا الواو والياء تكثير للاسم كما زادوا الواو فى ضربتهو قلنا هذا فاسد ؛ لأن هو ضمير الرفع المنفصل والهاء فى ضربتهو ضمير المنصوب المتصل ، وقد بينا أن ضمير المرفوع المنفصل لا يجوز أن يكون على حرف واحد بخلاف ضمير المنصوب المتصل لأن ضمير المرفوع المنفصل يقوم بنفسه فلابد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه بخلاف ضمير المنصوب المتصل لأنه لا يقوم بنفسه ولا يجب فيه ما وجب فى ضمير المرفوع المنفصل والذى يدل على أنها ليست كالواو فى أكرمتهو أنه لا يلزم تسكينها كما يلزم تسكينها فى أكرمتهو ، ولا يجوز تحريك الواو فى أكرمتهو كما يجوز فى هو قائم ، ولو كانا بمنزلة واحدة لوجب أن يسوى بينهما فى الحكم[٣] .

ويقول الرضى فى الرد على الكوفيين قولهم : إن الواو والياء فى هو وهى للإشباع .

" إن حرف الإشباع لا يتحرك وأيضاً حرف الإشباع لا يثبت إلا لضرورة ، وإنما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصير كونها ضمير منفصلاً "[٤] .

---

(١) الإنصاف ١ / ٦٨٠ .

(٢) البيت من بحر الطويل – قائله العجير السلولى الشاهد فى قوله (فبيناه) فبينا هو حذف واو من ضمير الغائب (هو) والواو حرف أصلى وذلك لضرورة الشعر ، ينظر الخصائص ١ / ٦٩ والأصول ٣ / ٤٦٠ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٦ والإنصاف ٢ / ٥١٢ ، والخزانة ١ / ٧٢ الخصائص ١ / ٦٩ .

(٣) ينظر الإنصاف ١ / ٦٨١ وما بعدها .

(٤) شرح الكافية ٢ / ١٠ .

ضمائر النصب المنفصلة

بين الإفراد والتركيب

اختلف النحاة فى " إياك " وأخواته فقال قوم من الكوفيين إنه وأخواته أسماء مضمرة مفردة وليست فيها تركيب[١] وتبعهم ابن كيسان ، وذهب بعضهم إلى أن وأخواته أسماء ظاهرة مبهمة[٢] .

وقد ضعف هذان الرأيان بأنه ليس فى الأسماء الظاهرة ولا المضمرة ما تختلف آخره كافا وهاء وياء مثل إياك وإياه وإياى[٣] .

وذهب سيبويه والأخفش والفارسى وابن جنى وابن هشام إلى أن إياكم وأخواته ألفاظ مركبة من اسم مضمر وحرف المضمر هو " إيا " وما يتصل به بعده حرف يدل على أحوال المرجوع عليه من التكلم والخطاب والغيبة[٤] .

واستشكل هذا الرأى أن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب و " إيا " على حدتها لا تدل على ذلك .

وأجيب : بأنها وضعت مشتركة بين المعانى الثلاثة فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث[٥] .

وذهب الخليل والمازنى وابن مالك إلى أن إياك وأخواته مركب من ضميرين وأن إيا اسم مضمر مضاف إلى الكاف الضمير كما أضيف إلى الظاهر فى قولهم (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب)[٦] ولذا قال الخليل لو أن رجلا قال إياك نفسك لم أعنفه لأن هذه الكاف مجرورة[٧] ، ولأنه يؤكد الاسم وليس الحرف فدل على أن الكاف اسم وليس بحرف[٨] .

وقد رد على هذا الرأى بأن الاسم المضمر لا يضاف لأن الإضافة للتخصيص والمضمرات أشد المعارف تخصيصا فلم تحتج إلى الإضافة[٩] ، ولأنها لو أضيفت لأعربت لأن المبنى إذا لزم الإضافة أعرب[١٠] .

وذهب بعضهم إلى أن " إيا " اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضمائر أضيفت إليه فهو فى محل خفض بالإضافة وقد نسب هذا الرأى للزجاج[١١] ولكن فى كتابه ما يخالف ذلك حيث قال (وإيا اسم للمضمر المنصوب إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات .

وقد رد ابن يعيش هذا الرأى بقوله : وإنما قلنا إن " إيا " اسم مضمر ليس بظاهر لأنه فى جميع الأحوال منصوب الموضع وليس فى الأسماء الظاهرة اسم يلزمه النصب فلا يرتفع إلا ما كان ظرفا غير متمكن نحو ذات مرة وما

---

(١) ينظر الإنصاف ٢ / ٦٩٧ ، والإيضاح ١ / ٤٦٢ ، وابن يعيش ٣ / ١٠٠ ، وشرح الكافية ٢ / ١٣ ، معانى القرآن للزجاج ١ / ٤٩ .

(٢) الجنى الدانى ص ٥٣٧ .

(٣) ينظر الإنصاف ٢ / ٦٩٧ ، وشرح الكافية ٢ / ١٣ .

(٤) ينظر الكتاب ٢ / ٣٥٥ ، ٤ / ٢١٨ ، والخصائص ٢ / ١٨٩ ، والجنى الدانى ص ٣٦٥ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٣٨٤ ، والهمع ١ / ٦١ ، والأصول ٢ / ١١٧ .

(٥) الأشمونى ١ / ١١٥ ، والتصريح ١ / ١٠٣ ، وينظر شرح الكافية ٢ / ١٠ ، والأصول٢ / ١١٧ .

(٦) الكتاب ١ / ٢٧٩ ، معانى القرآن للزجاج ١ / ٤٨ ، والإنصاف ٢ / ٦٩٥ .

(٧) الكتاب ١ / ٢٧٩ .

(٨) الهمع ١ / ٦١ .

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٩٩ .

(١٠) الهمع ١ / ٦١ .

(١١) الإنصاف ٢ / ٦٩٥ ، والإيضاح ١ / ٤٦٢ ، والتصريح ١ / ١٠٣ ، والأشمونى ١ / ١١٥

جرى مجراهن وشئ من المصادر نحو سبحان ومعاذ وليس " إيا " واحدا منها . فلما لزم النصب كلزوم أنت وأخواته الرفع دل على أنه مضمر[١] .

ويقول ابن مالك : (إيا) ضمير لا ظاهر خلافا للزجاج أبى إسحاق والدليل على أنه مضمر أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة .

ولأن بعض المرفوعات كجزء من رافعه وقد ثبت لضميره منفصل فثبوت ذلك لضمير النصب أولى إذ لا شئ من المنصوبات كجزء من ناصبه .

ولأن " إيا " لا تقع دون ندور فى موضع رفع ، وكل اسم لا يقع فى موضع رفع فهو مضمر أو مصدر أو ظرف أو حال أو منادى ومباينه إيا لغير المضمر متيقنه فتعين كونه مضمر .

ولأن " إيا " لو كان ظاهرا لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائزا بل راجحا عن انفصاله عنه وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة ، والأمر خلاف ذلك فامتنع كونه ظاهرا ولزم كونه ضميرا ، لكن وضع بلفظ واحد فافتقر إلى وصله بما يبين المراد به من الكاف وأخواتها وهى ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف .

هذا هو مذهب الخليل والأخفش والمازنى وهو الصحيح لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل :

أحدها : أن الكاف فى إياك لو كانت حرفا كما فى " ذلك " لاستعملت على وجهين : مجردة من اللام وتالية لها كما استعملت مع " ذا " و " هنا " ولحاقها مع " إيا " أولى لأنها ترفع توهم الإضافة ، فإن ذهاب الوهم إليها مع " إيا " أمكن منه مع "ذا" لأن "إيا" قد يليها غير الكاف ولذا لم يختلف فى حرفية كاف "ذلك" بخلاف كاف "إياك".

الثانى : أنها لو كانت حرفا لجاز تجريدها من الميم فى الجمع كما جاز تجريدها مع " ذا " كقوله تعالى { فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ }[٢] وقوله { ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ }[٣] .

الثالث : أنه لو كانت اللواحق بإيا حروفا لم يحتج إلى الياء فى " إياى " كما لم يحتج إلى التاء المضمومة فى " أنا " .

الرابع : أن غير الكاف من لواحق " إيا " مجمع على أسميته مع غير " إيا " مختلف فى أسميته معها فلا يترك ما جمع عليه لما اختلف فيه ، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجرى على سنن واحد .

الخامس : أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف فى لفظ واحد وفى القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك فوجب المصير إليه .

السادس : أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب (فإياه وإيا الشواب) وروى (فإياه وإيا السوءات) وهذا مستند قوى لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتى المعنى .

فإن قيل : هذه الوجوه مؤدية إلى إضافة " إيا " وهى ممتنعة من وجهين :

أحدهما : أن " إيا " لو كان مضافا لم تخل إضافته من قصد تخفيف أو تخصيص فقصد التخفيف ممتنع لأنه مخصوص بالأسماء العاملة عمل الأفعال و " إيا " ليس منها ، وقصد التخصيص ممتنع أيضاً لأن " إيا " أحد الضمائر وهى أعرف المعارف فلا حاجة إلى تخصيص .

الثانى : " إيا " لو كان مضاف لكانت إضافته إضافة الشئ إلى نفسه وهى ممتنعة .

---

(١) شرح المفصل ٣ / ٩٨ ، ٩٩ ، وينظر الجنى الدانى ص ٥٣٧ .

(٢) سورة البقرة الآية ٨٥ .

(٣) سورة المجادلة الآية ١٢ .

فالجواب أن يقال : أما إضافة التخفيف فمسلم امتناعها من " إيا" وأما إضافة التخصيص فغير ممتنعة ، فإنها تصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة وإلا ازداد بها وضوحاً كما يزداد بالصفة كقول الشاعر:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ... بأبيض ماض الشفرتين يمانى[١]

فإضافة زيد هنا أوجبت له من زيادة الوضوح مثل ما يوجب وصفه إذا قيل : علا زيد الذى منا زيد الذى منكم فكما قيل زيادة الوضوح بالصفة قيل زيادة الوضوح بالإضافة من غير حاجة إلى انتزاع تعريفه ، وقد يضاف علم لاشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج إلى زيادة الوضوح كقول ورقة بن نوفل :

ولو جائى الذى كرهت قريش ... ولو عجت بمكتها عجيجا

فإذا جازت إضافة مكة ونحوها عما لا اشتراك فيه فإضافة ما فيه اشتراك أولى بالجواز "كإيا".فالإضافة إذاً لو صالحة وحقيقته بها واضحة وكان انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كانفراد "أى" بها دون الموصولات .

رفعوا توهم حرفية ما يضاف إليه بإضافته إلى الظاهر فى قولهم (إياه وإيا الشواب) هذا قول ابن مالك[٢] وقال بعضهم أن " إيا " اسم مبهم أى بين الظاهر والمضمر مثل بعض وكل أضيف لما بعده وقد نسب هذا الرأى لابن درستويه[٣] والمبرد[٣] قال النحاس : قال أبو العباس[٤] (... هذا خطأ لا يضاف المضمر ولكنه مبهم مثل كل أضيف لما بعده)[٥] .

وقال بعضهم : الياء والكاف والهاء هى الأسماء و " إيا " عماد لها وذلك لأنها هى الضمائر فى أكرمتنى وأكرمتك وأكرمته فلما أريد ذلك فصلها عن العامل إما بالتقديم وإما بتأخيرها عنه ولم تكن مما يقوم بنفسه لضعفها وقلتها فدعمت بـ " إيا " وجعلت وصلة إلى اللفظ بها ، فإيا عندهم اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر كما أن " كلا " اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر فى قولك كلاهما وقد نسب هذا الرأى للفراء[٦] ، وابن كيسان[٧] وقال الرضى : وليس هذا القول بعيدا من الصواب[٨] .

وقد رد هذا الرأى ابن يعيش فقال : وهذا القول واه وذلك لأن " إيا " اسم مضمر منفصل بمنزلة أنا ونحن ، وأنت ، وهو ، فى أنها مضمرات منفصله فكما أن (أنا ونحن وأنت) مخالف لفظ المرفوع المتصل نحو التاء فى قمت والنون والألف فى قمنا وهى ألفاظ أخر غير ألفاظ المضمر المتصل وليس شئ منها معمودا بل قائم بنفسه فكذلك إيا اسم مضمر منفصل ليس معمودا به غيره[٩] .

وعلى هذه الأقوال كلها فليست بمشتقة وذهب أبو عبيدة إلى أنه مشتق ، وعلى القول بالاشتقاق فمن أى اشتق قيل من " أو " وقيل من " إلاية " فتكون عينها ياء[١٠] .

وأخيراً ذهب المالقى إلى أن " إيا " حرف لأنه لا معنى له فى نفسه وإنما معناه فى غيره كسائر الحروف ومعناه هنا الاعتماد عليه فى النطق بالمضمر المتصل[١١] .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ١٦٢ ، وخزانة الأدب ٢ / ١٠٣ .
(٢) شرح التسهيل ١ / ١٥٩ — ١٦٢ .
(٣) الهمع ١ / ٦١ .
(٤) الإيضاح ١ / ٤٦٢ ، والإنصاف ٢ / ٦٩٥ .
(٥) يقصد المبرد .
(٦) إعراب القرآن ١ / ١٧٣ ، ورصف المبانى ص ٥٣٧ .
(٦) الإيضاح ١ / ٤٦٢ ، وارتشاف الضرب ١ / ٤٧٤ ، والهمع ١ / ٦١ .
(٧) شرح الكافية للرضى ٢ / ١٢ ، ١٣ ، والإنصاف ٢ / ٦٩٥ .
(٨) المرجع السابق .
(٩) شرح المفصل ٣ / ١٠٠ .
(١٠) الهمع ١ / ٦١ ، وارتشاف الضرب ١ / ٤٧٤ .
(١١) رصف المبانى ص .

ضمير الفصل

هذه تسمية البصريين[١] ، والكوفيون يسمونه عمادا[٢] ، وبعض الكوفيين يسمونه دعامة ، والمدنيون يسمونه صفة[٣] .

وسمى فصلا لأنه يفصل الخبر عن الصفة فيعين ما بعده للأخبار لا الوصف فيما يصلح أن يكون لهما ، ثم اتسع فيه فأدخل فيما لا ليس فيه وذلك عند اختلاف الإعراب فى خبر " كان " و " إن " ، وإذا كان الخبر ضميراً[٤] .

يقول سيبويه : وإنما فصل لأنك إذا قلت كان زيد الظريف فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتا لزيد ، فإذا جئت بهو أعلمت أنها متضمنة للخبر وإنما فصل لما لابد منه[٥] .

ويقول الأخفش : وإنما جعلوا هذا المضمر زائدا فى هذا المكان ولم يجعل فى مواضع الصفة لأنه فصل أراد أن يبين أنه ليس بصفة ما بعده لما قبله ولم يحتج إلى هذا الموضع الذى لا يكون له خبر[٦] .

وقيل سمى فصلا : لأنه فصل بين المبتدأ والخبر يقول أبو حيان : قد يفصل بين المبتدأ والخبر بضمير على صورة ضمائر الرفع نحو " هو " فتقول زيد هو الفاضل فزيد مبتدأ والفاضل خبر وفصل بينهما بهذا الضمير تقوية للحكم وإفادة لاختصاص زيد بالفضل دون غيره ولهذا سمى ضمير الفصل[٧] .

وقيل سمى فصلا لأنه فصل بين المبتدأ والتابع لأن الفصل به يوضح كون الثانى خبرا لا تباعا ، وهذا أحسن لأنه قد يفصل به حيث لا يصلح النعت نحو كنت أنت العالم إذا الضمير لا ينعت[٨] .

يقول ابن مالك : سمى فصلا للفصل بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، والانفصال السامع عن توهم الخبر تابعا[٩] .

والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية ، كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط[١٠] .

وقيل سمى عماداً لأنه يعتمد عليه فى الفائدة إذ يتبين أن الثانى خبر لا تابع ، أى لاعتماد المتكلم عليه فى رفع الاشتباه بين الخبر والصفة[١١] .

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٨٧ ، معانى الأخفش ٢ / ٥٤٥ ، المقتضب ٤ / ١٠٣ ، كتاب الشعر ص ٩٧ ، الأصول ٢ / ٢٥٧ ، معانى الزجاج ١ / ٧٤ معانى القرآن للنحاس ١ / ١٩٠ .

(٢) معانى الفراء ١ /٥١ ، مجالس ثعلب ص ٤٣ ، الرضى ٢ /٢٣ ، أمالى ابن الشجرى١ /١٦١ ، الإيضاح ١ /٤٧١ ، الإنصاف ٢ /٧٠٦ .

(٣) ارتشاف الضرب ١ / ٤٨٩ ، الهمع ١ / ٦٨ .

(٤) الرضى ٢ / ٤٥ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٨٨ .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٨٨ .

(٧) معانى الأخفش ٢ / ٥٤٥ .

(٧) شرح لمحة أبى حيان ص ٨٤ .

(٨) الهمع ١ / ٢٦٨ .

(٩) شرح التسهيل ١ / ١٨٦ .

(١٠) الرضى ٢ / ٢٤ .

(١١) شرح التسهيل ١ / ١٨٦ ، والصبان ١ / ٣٨٢ .

يقول ابن مالك : وسمى عمادا لأنه مستند عليه فى تقرير المراد ومزيد البيان[١] .

وسمى دعامة لأنه يدعم به الكلام أى يقوى به ويؤكد ، والتأكيد من فوائد مجيئه ، وبعض المتقدمين سماه صفة ويعنى به التأكيد[٢] .

وقد رفض ذلك ابن الحاجب حيث قال : الذى هو فصل لا جائز أن يكون توكيدا ، لأنه لو كان تأكيدا لم يخل إما أن يكون لفظيا وإما أن يكون معنويا .

لا جائز أن يكون لفظيا لأن اللفظى إعادة اللفظ الأول بعينه ، إن كان ظاهرا ، وإعادة اللفظ إن أمكن وإلا فما يدل عليه من بابه إن كان مضمراً كقولك : مررت بك أنت ورأيتنى أنا لأنه لما قصدوا إلى التأكيد اللفظى فيه وتعذر أن يؤتى بالمتصل من غير متصل به وجب الانفصال ، ولما لم يكن لضمير المجرور منفصل حملوه على المرفوع لأنه أخصر فلم يقولوا مررت بك إياك وقالوا مررت بك أنت كما قالوا ما أنا كأنت لما تعذر المتصل أتوا بالمرفوع المنفصل ، ولا جائز أن يكون معنويا لأن المعنوى بألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها[٣] .

يقول الرضى : وإنما قلنا أن الفصل يفيد التأكيد لأن معنى : زيد هو القائم ، زيد نفسه القائم لكنه ليس تأكيدا لأنه يجئ بعد الظاهر والضمير لا يؤكد به الظاهر فلا يقال مررت بزيد هو نفسه ، وكذلك يدخل عليه اللام نحو " إنك لأنت الحليم "[٤] ، ولا يقال إن زيداً لنفسه قائم ، وقد يجمع بين النفس والضمير بالتأكيد لاختلاف لفظهما فيقال : ضربته هو نفسه وضربته إياه نفسه[٥] .

وأخيرا نقول : إن تسمية أهل البصرة له فصلا أقرب إلى الاصطلاح فى أكثر الألفاظ ، ولما كان المعنى فى هذه الألفاظ الفصل كان تسميتها فصلا أولى من تسمية الكوفيين لها عمادا ، نظرا إلى أن السامع أو المتكلم أو هما جميعا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويؤدى إلى معناها فكانت تسمية البصريين أظهر[٦] .

فائدته :

مما سبق يتبين أن الفائدة من ضمير الفصل عند الجمهور إعلام السامع أن ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمى فصلا ، مع التأكيد ولذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لأنه يدعم الكلام أى يقويه ويؤكده .

وأضاف البيانيون وتبعهم السهيلى إلى ذلك الاختصاص ، فإن قلت كان زيد هو القائم أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره وعليه قوله تعالى { إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ }[٧] .

وقد ذكر الزمخشرى الثلاثة أى الفصل والتوكيد والاختصاص فى تفسير قوله تعالى : { وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }[٨] .

قال فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره[٩] .

---

(١) شرح التسهيل ١ /١٨٦ .
(٢) الهمع ١ / ٦٨ ، وينظر ابن يعيش ٣ / ١١٠ .
(٣) أمالى ابن الحاجب ٤ / ١٠١ .
(٤) سورة هود الآية ٨٧ .
(٥) الرضى ٢ / ٢٤ .
(٦) الإيضاح ١ / ٤٧١ .
(٧) سورة الكوثر الآية ٣
(٨) سورة البقرة الآية ٥ .
(٩) الكشاف ص ١ .

وقال ابن يعيش : الغرض من دخول الفصل إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله وأن الذى بعده خبر وليس بنعت ، وقيل أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات[١] .

ماهيته :

ذهب البصريون إلى أنه حرف لأنه الغرض المهم من الإتيان به دفع التباس الخبر الذى بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف ، أعنى إفادة المعنى فى غيره فلما كان كذلك انخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة أى صيغة الضمير المرفوع ، وإن تغيره ما بعده عن الرفع إلى النصب لأن الحروف عديمة التصرف .

لكنه بقى فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية أعنى كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته فى الحرفية ومثله كاف الخطاب فى هذا التصرف .

فإن قلت هناك أسماء كثيرة مفيدة للمعنى فى غيرها كأسماء الاستفهام والشرط بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك .

قلت : بينهما فرق وذلك أن أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى فى أنفسها ودالة على معنى فى غيرها والفصل وكاف الخطاب لا يدلان إلا على معنى فى غيرهما[٢] .

وذهب الكوفيون إلى أنه ضمير باق على اسميته لأنها كلها فى التركيبات لها موضع من الإعراب .

ولا يستقيم أن يكون حرفا لأن الحروف تلزم طريقة واحدة وهذا يتغير باعتبار من هو له بالتكلم والغيبة والخطاب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وهذه أحكام الضمائر ، فدل على أنه ليس من قبيل الحروف .

وإن كان الحرف يتغير فى أولئك وإلئكم فإن حرف الخطاب يتغير باعتبار المخاطب ، وهذا يتغير باعتبار المضمرات .

وأما التغير فى إياه وإياها وإياهما إنما جيئ بهذه الحروف ليبين صاحب المضمر الذى هو " إيا " وأما حرف جئ به غير مبين مختلف كاختلاف الضمائر فليس بمعهود فى اللغة فالصحيح أنها ضمائر[٣] .

موقعه من الإعراب :

إذا قلنا باسميته فالصحيح أنه لا محل له من الإعراب وعليه الخليل . لأن الغرض منه الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف إذ لم يجئ به إلا لمعنى فى غيره فلم يحتج إلى موضع من الإعراب .

وقال الكسائى : محله محل ما بعده لأنه يقع مع ما بعده كالشئ الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء فى نحو : إنك لأنت الحليم . وهو ضعيف لأنالم نر اسما يتبع ما بعده فى الإعراب[٤] .

وقال الفراء : محله كمحل ما قبله ففى : زيد هو القائم محله رفع عندهما ، وظننت زيد هو القائم محله نصب عندهما ، وفى كان زيد هو القائم محله عند الكسائى نصب وعند الفراء رفع ، وفى إن زيدا هو القائم بالعكس[٥] .

---

(١) ابن يعيش ٣ / ١٠١ .

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٣٩٠ ، وشرح الرضى ١ / ٢٦ ، وابن يعيش ٣ / ١١٣ والفوائد الضيائية ٢ / ٨٨ ، والإنصاف ٢ / ٧٠٦ ، وارتشاف الضرب ١ / ٤٨٩ ، والهمع ١ / ٦٨ .

(٣) ينظر الإنصاف ٢ / ٧٠٦ ، والإيضاح ١ / ٤٧٠ : ٤٧١ ، وارتشاف الضرب ١ / ٤٨٩ ، والهمع ١ / ٦٨ ، والرضى ٢ / ٢٧ .

(٤) الرضى ٢ / ٢٧ .

(٥) ينظر الهمع ١ / ٦٨ ، الإنصاف ٢ / ٧٠٦ ، الرضى ٢ / ٢٧ ، الجامع الصغير ص ٢٢ ، الفصول الخمسون ص ٢٣٠ ، الجنى الدانى ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .

يقول ابن الحاجب : وهذه الضمائر لا تخلوا إما أن يكون لها موضع من الإعراب أو لا ، وباطل ألا يكون لها موضع من الإعراب لأنها كلها فى التركيبات لها موضع من الإعراب فتعين أن يكون لها موضع من الإعراب ، وموضعها على حسب ما قبلها توكيدا ، فإن كان مرفوعا فهو واضح وإن كان منصوبا كان اللفظ المرفوع واقعا موقع المنصوب ، ولا يبعد أن يؤكد المنصوب بالضمائر المرفوعة بدليل قولهم : ضربتنى أنا وضربتنا نحن[١] .

وقد رد ذلك : أن المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءنى زيد هو ، على أن الضمير لزيد ، ونحن نقول إن زيدا هو القائم .

ويرد عليهم أيضا : أن اللام الداخلة فى خبر إن لا تدخل فى تأكيد الاسم فلا يقال إن زيدا لنفسه كريم[٢] ، وكثير من العرب يرفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبره مطلقا[٣] .

أحكام ضمير الفصل

أولا : ضمير الفصل لا يخل سقوطه بالكلام ، ويجوز رفع ما بعده على ألا يجعل للفصل ولكن مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر الأول على حد قولك زيد هو القائم[٤] .

ثانياً : يقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقا لما قبله فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، والتكلم ، والخطاب والغيبة ، وذهب ابن مالك[٥] إلى أنه قد تنتفى المطابقة فيقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب كقول الشاعر :

وكائن بالأباطح من صديق ... يرانى لو أصبت هو المصابا[٦]

أى يرى مصابى هو المصاب ، وذلك أن الياء مفعول يرانى الأول " والمصابا " المفعول الثانى وهو ضمير فصل وحقه المطابقة لما قبله فيقول يرانى أنا المصابا لأن ضمير الفصل يجب أن يكون وفق ما قبله فى الغيبة والخطاب والتكلم لأن فيه نوعا من التوكيد ولكنه لم يطابق هنا لأنه غائب والتاء للمتكلم فخرج عن حذف مضاف والتقدير يرى مصابى هو المصاب وعليه يكون مطابقا ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[٧] .

وقيل : لما كان صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كان صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لأنه نفسه فى المعنى[٨] .

ثالثاً : لا يقع إلا بين شيئين متلازمين كالمتبدأ والخبر فى الحال أو فى الأصل وهذا رأى أكثر النحويين ونسب ابن مالك وابن هشام والسيوطى[٩] للأخفش أنه يجيز أن يقع بين الحال وصاحبها كقراءة { هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ }[١٠] بنصب أطهر ولكنى وجدت فى معانى القرآن للأخفش ما يخالف ذلك حيث قال : كان عيسى يقول { هن

---

(١) الإيضاح ١ / ٤٧٠ ، ٤٧١ ، الرضى ٢ / ٢٧ .

(٢) الرضى ٢ / ٢٧ ، ابن يعيش ٣ / ١١٣ ، ١١٤ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، الفوائد ٢ / ٨٩ ، الرضى ٢ / ٢٧ ، الهمع ١ / ٦٨ ، الجامع الصغير ص ٢٢ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ١٨٦ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ١٨٦ .

(٦) البيت من بحر الوافر ينظر أمالى ابن الشجرى ١ / ١٦١ ، والرضى ٢ / ٢٤ ، وشرح التسهيل ١ / ١٨٦ ، والخزانة ٢ / ٤٥٤ .

(٧) ينظر أمالى ابن الشجرى ١ / ١٦١ ، والرضى ٢ / ٢٤ ، والهمع ١ / ٦٨ ، وابن يعيش ٣ / ١١١ ، والخزانة ٢ / ٤٥٤ .

(٨) مغنى اللبيب ٢ / ٤٩٥ .

(٩) شرح التسهيل ١ / ١٨٧ . المغنى ٢ / ٤٩٥ ، الهمع ١ / ٦٩ .

(١٠) سورة هود الآية ٧٨ .

أظهر لكم } بالنصب وهذا لا يكون إنما ينصب خبر الفعل الذى لا يستغنى عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التى تسمى الفصل يعنى " هى " و " هو " و " هن " وزعموا أن النصب قراءة الحسن[١] .

واعتبر الخليل وسيبويه ذلك لحنا[٢] ، وخرج على أن " أطهر " نصب " لكم " على أنه خبر " هن " فيكون من تقدم الحال على عامله الظرفى[٣] .

وذهب الكسائى والفراء إلى جواز وقوعه فى غير الابتداء والنواسخ نحو ما بال زيد هو القائم وما شأن عمرو هو الجالس ومررت بعبد الله السيد ، بنصب الجميع[٤] .

وذهب الفراء[٥] إلى جواز وقوعه أول الكلام قبل المبتدأ والخبر وجعل منه قوله تعالى { وهو محرم عليكم إخراجهم }[٦] ، وذلك جائز على مذهب الكوفيين لأنهم لم يجيئوا بالعماد لأن يدخل بين المبتدأ والخبر إنما وضع عنده فى كل موضع مبتدأ فيه الاسم قبل الفعل[٧] .

وذهب قوم إلى جواز وقوعه بعد الاسم " لا " نحو لا رجل هو منطلق .

وذهب المازنى والجرجانى وأبو البقاء وابن الخباز إلى جواز وقوعه قبل المضارع لتشابه المضارع بالاسم وجعلوا منه[٨] قوله تعالى { إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ }[٩] ، وقوله { وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ }[١٠] .

وذهب قوم إلى جواز وقوعه قبل مشتق فقدم ما ظاهر التعليق به نحو : كان زيد هو بالجارية كفيل ، بشرط ألا يقصد كون " بالجارية " فى صلة الكفيل على حد قوله { وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ }[١١] .

ونقل ابن مالك عن الكسائى إلى جواز تقدمه مع الخبر نحو هو القائم زيد وهو القائم كان زيد[١٢] .

وأجاز الكسائى جواز توسطه بين كان واسمها وظن والمفعول الأول نحو كان هو القائم زيد وظننت هو القائم زيد[١٣] .

وقد منع ذلك الجمهور ووجه المنع أن فائدته صون الخبر من توهمه تابعا ، ومع تقديم الخبر يستغنى عنه لأن تقديمه يمنع من كونه تابعا إذ التابع لا يتقدم على المتبوع[١٤] .

رابعا : يشترط فيما قبله أن يكون معرفة يقول سيبويه " لم يجعلوه فصلا وقبله نكرة ، كما أنه لا يكون وصفا ولا بدلا لنكرة ، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرران على نكرة فاستقبحوا أن يجعلوها فصلا فى النكرة كما جعلوها فى المعرفة لأنها معرفة ، فلم تعبر فصلا إلا لمعرفة كما لم تكن وصفا ولا بدلا إلا لمعرفة[١٥] .

---

(١) معانى الأخفش ٢ / ٥٨١ .
(٢) الكتاب ٢ / ٣٩٢ .
(٣) الهمع ١ / ٦٩ .
(٤) الهمع ١ / ٦٩ ، ارتشاف الضرب ١ / ٤٩٣ .
(٥) الهمع ١ / ٦٩ ، ارتشاف الضرب ١ / ٤٩٣ .
(٦) سورة البقرة الآية ٨٥ .
(٧) ارتشاف الضرب ١ / ٤٩٠ .
(٨) الرضى ٢ / ٢٤ ، المغنى ٢ / ٤٩٤ .
(٩) سورة البروج الآية ١٣ .
(١٠) سورة فاطر الآية ١٠ .
(١١) سورة يوسف الآية ٢٠ .
(١٢) شرح التسهيل ١ / ١٨٧ ، وارتشاف الضرب ١ / ٤٩٤ .
(١٣) ارتشاف الضرب ١ / ٤٩٤ ، الهمع ١ / ٦٩ .
(١٤) شرح التسهيل ١ / ١٨٨ ، وارتشاف الضرب ١ / ٤٩٤ .
(١٥) الكتاب ٢ / ٣٩٦ .

وجوز أهل المدينة[١] والفراء[٢] وهشام ومن تابعهما من الكوفيين[٣] مجئ الفصل بعد النكرة فى نحو : ما أظن أحدا هو خير منك وما ظننت أحد هو القائم .

ولكن هذه النكرة لابد أن تكون شبيهة بالمعرفة فإن " أحدا " بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية ، " وخيرا منك " شبيه بمعرفة فى امتناع دخول حرف التعريف عليه[٤] ، وجعلوا منه قوله تعالى { أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ }[٥] فقدروا أربى منصوبا .

وما ذهب إليه هشام والفراء فيه نظر لأن ضمير الفصل وجب أن يكون معرفة لأن فيه ضربا من التوكيد ، ولفظه لفظ المعرفة فوجب أن يكون الاسم الجارى عليه معرفة كما أن التوكيد كذلك[٦] . فلم يجعل فصلا وقبله نكرة كما أنه لا يكون وصفا ولا بدلا لنكرة[٧] .

خامسا : يشترط فيما بعده أن يكون معرفة لأنه لا يقع اللبس إلا إذا كان معرفة . لأنه إذا قيل زيد منطلق لا يلبس بأنه نعت لأن نعت المعرفة معرفة ، أو يكون كالمعرفة فى أنه لا يقبل " أل " ، وشرط الذى كالمعرفة أن يكون كأفعل من كذا ، فعلى هذا لا يجوز أن تقول زيد هو غلام رجل وإن كان ممتنعا دخول حرف التعريف عليه .

والفرق بينهما أن أفعل من كذا يشبه المعرفة شبها قويا من حيث المعنى ، فقولك أفضل من كذا ، الأفضل باعتبار أفضلية معهودة ولذلك قام مقامه وليس غلام رجل كذلك فإنه إنما امتنع دخول التعريف عليه من جهة أن الإضافة قد تكون للتعريف واللام للتعريف فكره الجمع بينهما بخلاف أفعل من كذا[٨] .

سادسا : يتعين أن يكون فصلا إذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق أو دخله لام الابتداء وانتصب ما بعده ، وإن كان أيضا بعد مضمر نحو إن كنت لأنت الكريم وذلك لأنه إذا كان بعد مضمر بلام الابتداء جاز كونه توكيداً لذلك الضمير نحو { إنه هو الغفور }[٩] ، فإنه قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع .

وأما إذا كان بعد ظاهر وانتصب ما بعده فإنه لا يكون تأكيدا لأن المظهر لا يؤكد بالمضمر ، ولا يكون مبتدأ لانتصاب ما بعده ، وكذلك إذا دخله لام الابتداء مع انتصاب ما بعده فإنه لا يدخل لام الابتداء على التأكيد ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعده[١٠] .

ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل

قال ابن يعيش : ربما التبس الفصل بالتأكيد والبدل والفرق بين الفصل والتأكيد أن التأكيد إذا كان ضميراً لا يؤكد به إلا المضمر ، والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فقولك كان زيد هو القائم فصل لا تأكيد لوقوعه بعد الظاهر ، وقولك كنت أنت القائم يحتملهما .

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٩٧ ، الرضى ٢ / ٢٥ .

(٢) معانى الفراء ٢ / ١١٣ .

(٣) مغنى اللبيب ٢ / ٤٩٤ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ١٨٧ .

(٥) سورة النحل الآية ٩٢ .

(٦) هشام الكوفى النحوى د / أحمد عبد الله .

(٧) شرح التسهيل ١ / ١٨٧ .

(٨) الإيضاح ١ / ٤٦٩ .

(٩) سورة يوسف الآية ٩٨ .

(١٠) الرضى ٢ / ٢٦ .

ومن الفرق بينهما أنك إذا جعلت الضمير تأكيدا فهو باق على اسميته ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله وليس كذلك إذا كان فصلاً .

وأما الفرق بينه وبين البدل فإن البدل تابع للمبدل منه فى إعرابه كالتأكيد ، إلا أن الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب نحو ظننتك إياك خيرا من زيد فإذا أكدت أو فصلت لا يكون إلا بضمير الرفع .

ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أن لام التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل ، لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الأولى فى البيان[١] .

والحاصل أن ضمير الفصل إذا وقع بين مخبر عنه وخبر متأخر فإن كان الخبر نكرة لاتشبه المعرفة كشبه مثلك وخير منك امتنعت الفصلية ، فإن كان معرفة أو شبهها ورفعته احتمل أن يكون الضمير فصلا وأن يكون مبتدأ فإن نصبته وقرن الضمير باللام المفتوحة تعينت الفصلية إن كان المخبر عنه ظاهرا وجاز التوكيد والفصلية إن كان المخبر عنه ضميرا .

ومن العرب من يجعل الضمير المشار إليه مبتدأ أو يرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقا[٢] .

قال سيبويه : بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيدا هو خير منك وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً من العرب يقولون[٣] { وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِون }[٤] .

ضمير الشأن والقصة

هو ضمير غائب يأتى صدر الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه[٥] . يسميه البصريون ضمير الشأن إن كان بلفظ المذكر نحو { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ }[٦] ، وضمير القصة إن كان بلفظ المؤنث نحو { فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا }[٧] ، رعاية للمطابقة[٨] .

ومطابقته للمسند إليه فى التذكير والتأنيث راجحة لا واجبة خلافا للكوفيين ، ولكن يحسن تأنيثه إذا كان العمدة فيها مؤنثا لتحسن المناسبة[٩] .

والكوفيون يسمونه ضمير المجهول لأنه لا يدرى عندهم ما يعود عليه[١٠] ، فذلك الشأن مجهول لكونه مقدرا إلى أن يفسر ، ولأنه لا يعود إليه ضمير من الجملة التى هى خبره[١١] ، وسيبويه يسميه ضمير الحديث[١٢] .

---

(١) شرح المفصل ٣ / ١١٣ ، وينظر الأشباه ٢ / ٢٢١ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ١٨٨ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

(٤) سورة الزخرف الآية ٧٦ .

(٥) الهمع ١ / ٦٧ .

(٦) سورة الإخلاص الآية ١ .

(٧) سورة الأنبياء الآية ٩٧ .

(٨) الخصائص ٢ / ٣٩٧ .

(٩) الجامع الصغير ص ٢٣ .

(١٠) الهمع ١ / ٦٧ .

(١١) أمالى ابن الحاجب ٤ / ١٢٠ .

(١٢) الكتاب ٢ / ١٧٦ .

وتسميه البصريين أقرب لأنهم سموه باعتبار معناه ، لأن معناه الشأن والقصة ، والكوفيون لا يخالفون فى أن معناه ذلك وإنما سموه باسم آخر ملازم ، وهو كونه عائدا على غير المذكور أولا ولكن على ما يفسره ثانيا فتسميته باسم معناه أولى ، ولا يخالف البصريون فى أنه مجهول ، ولا يخالف الكوفيون فى أنه يفسر بالجملة .

وإنما وقع أولا لأنه لو وقع آخراً عاد على ما تقدم ولم يحتج إلى تفسير فيخرج عما نحن فيه[١] ، وإنما جاز الإضمار فى الشأن والقصة ولم يتقدم ذكره لأنه ضمير لنسبة حاصلة من الجزئيين المسمين كلاما ، وذلك معهود لكل عاقل ، فكأنه إنما أضمره لتقدم أمر يدل عليه وهو ذلك العهد السابق .

فإن قيل فهذا جار فى المفردات فكأنه كما يتعقل النسب يتعقل المفردات فليجز إضمار المفرد بناء على ذلك .

فالجواب : إن المفرد لو أضمر مع اختلاف حقائقه لم يكن فى الإضمار فائدة لتردد الحاصل فيها بين الألف بخلاف النسبة فإنها أمر متميز لا التباس فيه بغيره فلذلك جوز والإضمار فى النسب ولم يجوزوه فى المفردات[٢] .

فائدته :

إنما وضعوه ليعظموا القصة المذكورة بعده لأن الشئ إذا ذكر مبهما ثم فسر كان أوقع فى النسب من وقوعه مفسرا أولا ، وإنما لم يأتوا بالشأن الذى هو المظهر موضع المضمر لأن المضمر أفهم من المظهر ، فالجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هى كسائر أخبار المبتدأت لكن سميت تفسير لما بينته .

والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن فعلى هذا لابد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به ، فلا يقال مثلا هو الذباب يطير[٣] .

ومما يدل على أن ضمير الشأن والقصة لتعظيم الأمر وتهويله أنه جاء فى الأكثر لوعيداً ووعد تهديد[٤] ، كقوله تعالى (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا)[٥] .

ماهيته :

هو اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العوامل وزعم ابن الطراوة أنه حرف . يلزم كونه غائبا دون ضمير الفصل فإنه يكون غائبا وحاضرا لأن المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه فى الغيبة والحضور ، والمراد بهذا الضمير الشأن والقصة فيلزمه الإفراد والغيبة وتفسيره بجملة خبرية بعده[٦] .

أحواله :

يكون متصلا ومنفصلا ، فالمنفصل يجب أن يكون مرفوعا بالابتداء غائبا ، أما كونه غائبا فواضح ، وأما كونه مرفوعا فلأنه لو كان منصوبا أو مرفوعا بغير الابتداء لم يكن بد من عامل ، فلو كان له عامل لوجب اتصاله فيخرج عن الانفصال ، فإذن لا يكون منفصلا عند عدم العوامل ، وإذا عدمت العوامل وجب الرفع على الابتداء[٧] .

---

(١) الإيضاح ١ / ٤٧١ ، ٤٧٢ .

(٢) أمالى ابن الحاجب ٤ / ١٢٠ .

(٣) الرضى ٢ / ٢٧ ، وينظر الجامع الصغير ص ٢٣ .

(٤) شرح الكافية لابن جماعة ص ٢٤٩ .

(٥) سورة طه الآية ٧٤ .

(٦) الرضى ٢ / ٢٧ ، الجامع الصغير ص ٢٣ ، الارتشاف ١ / ٤٨٦ .

(٧) الرضى ٢ / ٢٧ ، الجامع الصغير ص ٢٣ ، الارتشاف ١ / ٤٨٦

ويكون متصلا فى كل موضع كان ثم عامل فى الجملة ، والعامل لا يخلو إما أن يكون ناصبا أو رافعا ، فإن كان ناصبا وجب أن يكون متصلا بارزا ، أما اتصاله فلتقدم عامل اتصل به ، وأما بروزه فإن ضمائر النصب لا تكون إلا بارزة ، كقولك إنه زيد قائم لأنه ضمير منصوب .

فإن كان العامل رافعا وجب أن يكون مستتراً لأنه ضمير مرفوع مفرد فيجب أن يكون مستترا قياسا على سائر الضمائر مثله فتقول كأن زيد منطلق فلوا أبرزته لم يجز لأن الضمير المستتر لا يظهر[1] .

وحذفه من اللفظ بإضماره لا نسيا منسيا حالة كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما إذا كان مرفوعا فإنه لا يجوز أصلا لكونه عمدة ، أما جوازه فلكونه على صيغة الفضلات ، وأما ضعفه فلأنه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لأن الخبر كلام مستقل مثاله :

إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها حأذرا وأسودا[2]

إلا مع أن المفتوحة إذا اخففت فإنه أى حذفه بنية الإضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى { وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }[3] .

وذلك لأنه قد خففت إن و أن لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا إن المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال تعالى (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)[4] ، ولم يجدوا أن المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع أن المفتوحة أقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى أجدر بالعمل ، فإن لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشأن لئلا يزيد المكسورة عليها عملا من أنه أجدر به ، ولم يجوزوا إظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون ، وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع " أن " المفتوحة إذا خففت[5] .

الفرق بينه وبين سائر الضمائر

ضمير الشأن يفارق الضمائر من عدة أوجه :

أولا : أنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه بخلاف ضمير الغائب فإنه لابد له من غائب يعود عليه لفظا أو تقديرا .

ثانيا : أنه لا يعطف عنيه ولا يؤكد لأنه أشد إبهاما من المنكر ولا تؤكد النكرات ، ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضمائر ، وسر هذه الأوجه أنه يوضحه والمقصود منه الإبهام لئلا يزول الإبهام عنه .

ثالثا : أنه لا يجوز تقديم خبره عليه ، وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه .

رابعا : أنه لا يشترط عود ضمير من الجملة إليه ، وغيره من الضمائر إذا وقع خبره جملة لابد فيها من ضمير يعود إليه .

خامسا : أنه لا يفسر إلا لجملة ، وغيره من الضمائر يفسر بمفرد ، وقد أجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو : كان قائما زيد ، وقد يفسر بأن الخفيفة المفتوحة وهى وما دخلت عليه تتأول بمفرد .

سادسا : أن الجمل بعده لها محل من الإعراب ، والجمل المفسرات لا يلزم أن يكون لها محل من الإعراب .

---

(١) الإيضاح ١ / ٤٧٢ ، ٤٧٣ .

(٢) البيت من الخفيف وهو للأعشى ينظر أمالى ابن الحاجب ١ / ١٥٨ ، همع الهوامع ١ / ١٣٦ ، المقرب ص ١٢٠ ، والرضى ١ / ١٠٣ ، وابن يعيش ٣ / ١١٥ ، والفوائد ٢ / ٩١ .

(٣) سورة يونس الآية ١٠ .

(٤) سورة هود الآية ١١١ .

(٥) الفوائد الضيائية ٢ / ٩١ ، ٩٢ ، شرح الوافية نظم الكافية ص ٢٨٤ .

سابعا : أنه لا يقوم الظاهر مقامه ، وغيره من الضمائر جوز إقامة الظاهر مقامه .

ثامنا : أنه لا يكون إلا لغائب دون المتكلم والمخاطب لوجهين :

أحدهما : أن المقصود بوضعه الإبهام والغائب هو المبهم لأن المتكلم والمخاطب فى غاية الإيضاح .

الثانى : أنه فى المعنى عبارة عن الغائب لأنه عبارة عن الجملة التى بعده وهى موضوعة للغيبة دون الخطاب ، والتكلم[١] .

وقال ابن هشام فى المغنى : هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :

أحدهما : عوده على ما بعده لزوما ، إذا لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هى ولا شئ منها عليه .

الثانى : أن مفسره لا يكون إلا جملة ولا يشاركه فى هذا ضمير .

الثالث : أنه لا يتبع بتابعه فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه .

الرابع : أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

الخامس : أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع ، وإن فسر بحديثين أو أحاديث ، لأنهم يريدون الأمر والحديث ، وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغى الحمل عليه إذا أمكن غيره[٢] .

توكيد الضمير

من المعلوم أن التوكيد نوعان لفظى ومعنوى ، فالتوكيد اللفظى : يكون بتكرار اللفظ مثل أنت أنت وإياك إياك ، وقد يكون بغير اللفظ وإنما بما يقويه وما يوافقه معنى كتوكيدا الضمير المستكن والبارز نحو قم أنت ، وقمت أنا[٣] .

والتوكيد المعنوى : يكون بالنفس والعين وكل وجميع وأكتع وأبصع وأجمع ، ومن المعلوم أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا .

والمنفصل يكون مرفوعا ومنصوبا ولا خلاف فى أن الضمير المنفصل سواء كان مرفوعا أو منصوبا يؤكد لفظيا بتكراره فتقول أنمت أنت وإياك إياك ، ويؤكد توكيدا معنويا بالنفس والعين وبغيرهما ، فتقول أنت نفسك نجحت وإياك نفسك أحترم .

أما الضمير المتصل فإنه إذا أريد توكيده توكيدا لفظيا أعيد مع ما اتصل به نحو : قمت قمت ورأيتك رأيتك وزيد مررت به مررت به[٤] لأن إعادته مجردا تخرجه من الاتصال[٥] .

ويجوز تأكيد الضمير المتصل مطلقا بالضمير المرفوع المنفصل مطابقاله فى التكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو قمت أنا ورأيتك أنت ومررت به هو[٦] ، وذلك لأن أصل الضمير المنفصل المرفوع ، ولم يكن للمجرور ضمير منفصل ، وكان المجرور والمنصوب من واد واحد فحملا عليه[٧] .

---

(١) ينظر الرضى ٢ / ٢٨ ، شرح الكافية لابن جماعة ص ٢٥ ، الارتشاف ١ / ٤٨٥ ، الأشباه والنظائر ٢ / ٢١٩ ، ابن يعيش ٣ / ١١٤

(٢) المغنى ٢ / ٤٩٠ ، ٤٩١ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٦١٧ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٦١٧ .

(٥) الأشمونى ٣ / ٨٢ .

(٦) ينظر الكتاب ٢ / ٣٨٥ ، الرضى ١ / ٣٣٦ ، الأشباه ٢ / ١٢٢ .

(٧) ابن الناظم ص ٥١٠ ، والأشمونى ٣ / ١٨٤ .

وإذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك إياك فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد ، وقد أيد ذلك ابن مالك حيث قال : وقولهم عندى أصح لأن نسبه المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو فعلت أنت والمرفوع تأكيد بإجماع[١] .

أما إذا أكد الضمير المتصل توكيدا معنويا فإن كان منصوبا ومجرورا يؤكد بجميع ألفاظ التوكيد المعنوى .

أما إذا أكد ضمير الرفع المتصل توكيدا معنويا : فإن كان بالنفس أو بالعين فلابد من توكيده قبل بضمير منفصل مطابق كقولك قوموا أنتم أنفسكم ولو قلت قوموا أنسكم لم يجز وأجازه بعض العلماء على قبح[٢] .

وأجازه بعض العلماء بشرط أن يطول الكلام كما فى قول القائل : جاءوتى اليوم أنفسهم[٣] ، ويجوز أن يفصل بينهما بغير ضمير فيجوز هلم لكم أنفسكم[٤] .

أما إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد المعوى فإنه يؤكده من غير شريطة الفصل فتقول جاءوا كلهم وخرجوا أجمعون .

والعلة فى ذلك إما خوف البس لأن النفس تلى العوامل ومعنى قولنا أن الاسم يلى العوامل أنه يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه بنفسه غير تابع بشئ كقولك جاءنى نفسه ، ورأيت نفسه ، ومررت بنفسه ، ولو جعلت النفس والعين تأكيد للمضمر المرفوع فى الفعل ونحوه من غير أن تأتى بالمضمر المنفصل التبس الفاعل بالتأكيد فى كثير من الأمر نحو هند ذهبت نفسها ، أو عينها لاحتمال أن يظن أنها ماتت أو عميت ، فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهرا وكان الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع بهما لأنه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت وعطف البيان فقبح لذلك[٥] ، وإما كراهة أن يؤكد ما هو كالجزء بما هو مستقل[٦] .

وقد لا يكون هذا اللبس فى بعض المواضع ، وذلك قولك ضربت نفسك لأجل أن الضمير له لفظ فيعلم أن الفعل غير فارغ وأن النفس تأكيد لأنه إذا كان فاعلا وجب أن يقال ضرب نفسك إلا أنهم يلزمون الضمير المنفصل فيقولون فى حال الاختيار ضربت أنت نفسك لأجل أنه لما التبس فى كثير من المواضع وجب الاتيان بالضمير المنفصل لرفع اللبس أجرى الباب عليه فلم يؤكد ضمير مرفوع فى حال الاختيار إلا بعد أن يؤتى بالضمير المنفصل[٧] .

أما ضمير غير الرفع فلا فرق بين توكيده بالنفس أو بالعين وبين توكيده بغيرهما فى عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل ، تقول رأيتك نفسك ومررت بك عينك ، كما تقول رأيتهم كلهم ، ومررت بهم كلهم ، وإن شئت قلت رأيتك إياك نفسك ومررت بك أنت عينك فتوكد بالمعنوى بعد التوكيد باللفظى[٨] :

يقول ابن مالك :

وإن تؤكد الضمير المتصل	بالنفس والعين فبعد المنفصل
عنيت ذا الرفع ، أكدوا بما	سواهما والقيد لن يلتزما

---

(١) الأشمونى ٣ / ٨٤ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٧٩ ، المقتضب ٣ / ٢١١ ، الهمع ٢ / ١٢٢ ؟

(٣) المستوفى ٢ / ، ١٩ ، ٢٠ .

(٤) الهمع ٢ / ١٢٢ .

(٥) ابن يعيش ٣ / ٤٢ .

(٦) الإيضاح ١ / ٤٣٩ ، شح الوفية ص ٢٦٦ .

(٧) المقتصد ٢ / ٨٩٧ ، ٨٩٨ .

(٨) ابن الناظم ص ٥٠٨ .

ولا تعد لفظ ضمير متصل إلا مع اللفظ الذى به وصل
ومضمر الرفع الذى قد انفصل أكد به كل ضمير اتصل[١]

عطف الضمير

الضمير ينقسم إلى بارز ومستتر ، والبارز ينقسم إلى منفصل ومتصل . أما الضمير المنفصل فكالظاهر فى جواز عطفه والعطف عليه ، من غير شرط[٢] .

تقول زيد وأنت متفقان ، وأنا وعمر ومقيمان ولا تصحب إلا خالدا وإياى ، وإنما رأيت إياك وبشرا ، هذا عند جمهور النحاة[٣] .

ورفض صاحب المستوفى ذلك حيث قال : فأما المضمرات فلا يعطف منها فى سعة الكلام إلا المنفصلة الموضوعة للنصب على المتصلة الموضوعة للنصب كقول القائل أكرمته وإياك ، وفى الدعاء اللهم ارحمه وإيانا فإن لم يكن المعطوف عليه مضمرا لم يحسن العطف لفقد التشاكل ، ولا منفصل فى الضمائر المجرورة فيصح أن يعطف على غيره ، وأيضا يقل العطف فى الضمائر المبنية على الرفع نحو : كانوا هم ونحن فى السوق ، اللهم إلا فى النفى مع " لا " فتضاف إلى الضمير فتكمله فيكاد يشبه المظهر وذلك نحو قوله تعالى : { لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ }[٤] .

ولا شك أن الضمائر لا تتسلط عليها العوامل أنفسها تسلطها على المظهرات فما الظن بالحروف التى تقوم مقامها ؟ فأما العطف عليها فجائز لأنها حينئذ تكون متبوعة لا تابعة يقال زيد جاءنى هو وبكر ، وعمر وأكرمته وخالد وسعيد مررت به وسعد[٥] .

وقد منع أبو الحسن الأبدى عطف الضمير المنصوب المنفصل على الظاهر فى نحو رأيت زيدا وإياك وكلام العرب على جوازه[٦] ، ومنه قوله تعالى { وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ }[٧] .

وأما المضمر المتصل فلا يصح عطفه لاتصاله بما يعمل فيه والعطف إنما هو اشتراكها فى تأثير العامل ومحال أن يعمل فى اسم واحد عاملان فى وقت واحد[٨] ، وأما العطف عليه فإنه لا يخلو أن يكون مرفوع الموضع أو منصوب بالموضع أو مجرور الموضع .

فإن كان مرفوع الموضع فهو والمستتر سواء فى أنه لا يحسن العطف عليهما إلا مع الفصل وهذا رأى البصريين[٩] والغالب كونه بضمير منفصل مؤكد للمعطوف عليه كقوله تعالى { لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ }[١٠]

---

(١) ابن الناظم ص ٥١٠ والأشمونى ٣ / ٨٤ .
(٢) المقتصد ٢ / ٩٦١ ، الارتشاف ٢ / ٦٥٧ .
(٣) ابن الناظم ص ٥٠٨ .
(٤) سورة طه الآية ٥٨ .
(٥) المستوفى ٢ / ٢٦ .
(٦) الارتشاف ٢ / ٦٥٧ .
(٧) سورة النساء الآية ١٣١ .
(٨) ابن يعيش ٣ / ٧٦ .
(٩) الكتاب ١ / ٢٧٨ ، المقتضب ٣ / ٢١٠ ، الأصول ٢ / ٧٨ . الارتشاف ٢ / ٦٥٨ .
(١٠) سورة الأنعام الآية ٩١ .

وقوله { اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ }[١] ،ولا يجوز العطف على هذا التوكيد لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيدا وهو باطل[٢] .

وقد يفصل بمفعول أو غيره كقوله تعالى { يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ }[٣] ،فمن صلح معطوف على الواو فى يدخلونها والفاصل بينهما الهاء .

وربما اكتفى بفصل " لا " النافية بين العاطف والمعطوف عليه كقوله تعالى { ما أشركنا ولا آباؤنا } . فآباؤنا معطوف على " أنا " و " لا " فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف عليه وهو (آباؤنا) .

وأجاز الزمخشرى فى قوله تعالى{ أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۞ أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ }[٤] أن يكون آباؤنا معطوفاً على الضمير فى لمبعوثون للفصل بالهمزة[٥] .

وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بين العاطف والمعطوف فى نحو { مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ }[٦] فآباؤكم معطوف على الواو فى تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد (أنتم) والفصل بلا بين الواو وآباؤكم مقو لذلك[٧] .

والتأكيد بالمنفصل هو الأولى عند البصريين ويجيزون العطف بلا تأكيد ولا فصل ، وهو مع ذلك عندهم قليل فى الكلام ضعيف فى القياس لما فيه من إيهام عطف الاسم على الفعل لأنه يوهم العطف على عامل الضمير لأن الضمير المرفوع المتصل منزل من عامله منزلة الجزاء[٨] ، لأنه إما يكون مستكنا فى الفعل نحو زيد ضرب ، واضرب أو متصلا به اتصال الجزء كالألف فى قاما فلما كان كذلك كان العطف عليه فى الظاهر بمنزلة العطف على الفعل فكما لم يصح عطف الاسم على الفعل لم يجوزوا أيضاً نحو اذهب وزيد وذهبت وزيد وقالوا أنت وزيد فأتوا بالمنفصل ليكون عطف الاسم على الاسم.

فإن قلت : فإن هذا ينكسر بقولك ضربتك وزيد لأن الكاف لا ينفصل مما قبله كما أن التاء فى ضربت كذلك .

فالجواب أن بين الموضوعين فرقا واضحا وهو أن الضمير المرفوع يتصل بالفعل لفظاً وتقديرا لأن الفاعل كالجزء من الفعل وكذلك يبنى له فى نحو ضربت وضربنا ، وكفى اتصالا بأنه يستتر فيه نحو ضرب واضرب يا زيد ، وضمير المفعول يتصل لفظا لا تقديرا ، لأن المفعول فضلة فى الكلام ولذلك لا يغير له الفعل ألا تراك تقول ضربك فتكون الباء على حالها ، ولا يكون ضمير المفعول مستكنا بوجه فلما كان كذلك جاز العطف على الضمير المنصوب لأنه جزء من الفعل لفظا ولم يجز العطف على المرفوع إلا فى حال استنكار لأنه جزء منه معنى ولفظا[٩] .

---

(١) سورة البقرة الآية ٣٥ .

(٢) الفوائد ٢ / ٤٧ ، ٤٨ .

(٣) سورة الرعد الآية ٢٣ .

(٤) سورة الواقعة الآية ٤٧ : ٤٨ .

(٥) الكشاف ٤ / ٧٥ .

(٦) سورة الأنعام الآية ٩١ .

(٧) المقتصد ٢ /-٩٥٩ .

(٨) ابن الناظم ص ٥٤٣ ، التصريح ٢ / ١٥١ .

(٩) المقتصد ٢ / ٩٥٨ .

وذهب الكوفيون[١] وابن الأنبارى[٢] وأبو على[٣] إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد ولا فصل من غير استقباح كقول جرير :

ورجـــا الأخيطـــل مـن سفاهة رأيه ما لـــم يكـــن وأب له لينالا[٤]

حيث عطف " أب " على الضمير المستتر فى (يكن) ولم يكن بينهما فاصل ، وقول عمر بن أبى ربيعة :

قلـــت إذا أقبلـــت وزهـــر تهادى كنعـــاج الملا تعسفن رملا[٥]

حيث عطف " زهر " على الضمير المستتر فى أقبلت ولم يكن بينهما فاصل .

وليس بمقصور ذلك على الشعر ، حكى سيبويه[٦] مررت برجل سواء والعدم ، بعطف العدم على الضمير المستتر فى سواء لأنه مؤول بمشتق أى مستو هو والعدم .

وجاء فى القرآن لكريم قال الله تعالى (ثُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ۞ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى)[٧] فعطف هو على الضمير المرفوع المستكن فى استوى فدل على جوازه[٨] .

وإن كان الضمير المتصل منصوبا حسن العطف عليه وإن لم يفصل لأنه لا يستتر ولا ينزل من الفعل منزلة الجزء كما فى ضمير الرفع[٩] ، فهو منفصل فى التقدير وإن كان متصلاً فى اللفظ فإذا قلت: ضربتك وزيدا كأنك قلت ضربت إياك وزيدا[١٠] ، وإن كان الضمير مجرورا سواء كان بالحرف أو الإضافة :

أولاً : منهم من منع العطف عليه خاصة فقال مررت به وبسعد فيكرر العامل لفظا . فلم يكن اتباعا بل كان عطفا للاسم مع الحرف على الاسم مع الحرف[١١] .

ثانياً : ذهب البصريون وكثير من النحويين لا يجوز العطف عليه إلا بإعادة الجار كقوله تعالى { قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ }[١٢] وقوله { وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ }[١٣] وقوله { قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ }[١٤] .

لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله ، والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة .

وليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به أولاً ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل وفى استعارة المرفوع له مذلة .

---

(١) الإنصاف ٢ / ٤٧٤ .

(٢) التصريح ٢ / ١٥١ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٦٥٨ .

(٤) ابن الناظم ص ٥٤٣ ، ينظر التصريح ٢ / ١٥١ ، الارتشاف ٢ / ٦٥٨ ، الأشمونى٣ / ٢١٤ .

(٥) ابن الناظم ص ٥٤٣ ، والانصاف ٢ / ٤٧٥ ، وابن يعيش ٣ / ٧٦ .

(٦) الكتاب ٢ / ٣١ .

(٧) سورة النجم الآية ٦ ، ٧ .

(٨) الإنصاف ٢ / ٤٧٨ .

(٩) الكتاب ١ / ٢٧٨ ، ابن الناظم ص ٥٤٣ ، التصريح ٢ / ١٥١ .

(١٠) المقتصد ٢ / ٩٦١ .

(١١) المستوفى ٢ / ٢٦ .

(١٢) سورة الأنعام الآية ٦٤ .

(١٣) سورة المؤمنون الآية ٢٢ .

(١٤) سورة البقرة ١٣٣ .

ولا يكتفى بالفصل لأن الفصل لا تأثير له إلا جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر فكيف يكتفى به[1] .

ومنهم من قال المضاف إليه إذا كان مضمرا صار بمنزلة التنوين ، وكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على هذا المضاف إليه ، وبأن كونه مشبها للتنوين أنه لا يستقل معه كلاما كما إن التنوين لا يستغل معه كلاما[2] .

فلم يبق إلا إعادة العامل نحو مررت بك وبزيد والمال بينى وبين زيد ، والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالأول ، والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك ، إذ بين لا ينضاف إلا إلى المتعدد ، وقبل جره بالثانى كما فى الحرف الزائد[3] فى { وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا }[4] فإن قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل فى نحو : جاءونى كلهم والإبدال منه نحو : أعجبتنى جمالك من غير شرط تقم التأكيد بالمنفصل ؟

وجاز أيضاً تأكيد الضمير المجرور فى نحو مررت بك نفسك والإبدال منه نحو أعجبت بك جمالك من غير إعادة الجار ، ولم يجز العطف فى الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل ومع الثانى إلا مع إعادة الجار .

قلنا : التأكيد عين المؤكد ، والبدل فى الأغلب إما كل المتبوع أو بعضه أو متعلقه ، والغلط قليل نادر ، فهما ليسا بأجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة فى ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فإن المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلابد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل فى المرفوع وبإعادة الجار فى المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صراحة الاتصال ، ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل ، ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار إليه كما فى المعطوف عليه[5] .

ثالثاً : ذهب الكوفيون[6] ويونس[7] واختاره أبو على[8] إلى جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ، وذهب إلى ذلك ابن مالك حيث قال :

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندى لازما إذ قد أتى ... فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

فجعل الدليل على عدم لزوم إعادة الخافض مع المعطوف على الضمير المجرور وروده فى السمك نظما ونثرا[9] ، يقول فى شواهد التوضيح : الجواز أصح من المنع لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نظما ونثرا . أما ضعف احتجاجهم فبين ، وذلك أن لهم حجتين :

أحدهما : أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على التنوين .

الثانية : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر ، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه فمنع العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر .

---

(١) الفوائد ٢ / ٤٩ .

(٢) الإيضاح ١ / ٤٥٦ .

(٣) الفوائد ٢ / ٤٩ .

(٤) سور النساء من الآية ٦٦ ، وسورة الفتح من الآية ٢٨ .

(٥) الفوائد ٢ / ٥٠ .

(٦) الإنصاف ٢ / ٤٦٣ .

(٧) التصريح ٢ / ١٥١ .

(٨) الارتشاف ٢ / ٦٥٨ .

(٩) ابن الناظم ص ٤٤٥ .

والحجتان ضعيفتان : أما الأولى فيدل على ضعفهما أنه شبه الضمير بالتنوين ضعيف فلا يترتب عليه إيجاب ولا منع ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ومن الإبدال منه لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع فللعطف عليه أسوة بهما .

وأما الثانية : فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرطا فى صحة العطف لم يجر (رب رجل وأخيه) ولا (كم ناقة وفصيلها) ولا (الواهب الأمة وولدها) وأمثال ذلك من المعطوفان الممتنع تقدمها وتأخر ما عطفت عليه كثيرة . فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع مررت بك وزيد ونحوه .

ومن مؤيدات الجواز ما ورد من القراءات القرآنية الصحيحة مثل قوله تعالى { وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ }[1] بالخفض[2] ومن شعر العرب مثل قول الشاعر :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب[3]

ومن مؤيدات قول بعض العرب :

ما فيها غيره وفرسه حكاه قطرب[4]

---

(١) سورة النساء الآية ١ .

(٢) قراءة حمزة ينظر النشر فى القراءات العشر ٢ / ٢٤٧ .

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، وشواهد التوضيح ص ١٠٧ ، وابن الناظم ص ٥٤٤ ، أوضح المسالك ٣ / ٦١ ، التصريح ٢ / ١٥٢ .

(٤) شواهد التوضيح ص ١٠٧ ، وانظر ابن الناظم ص ٥٤٥ ، أوضح المسالك ٣ / ٦١ ، التصريح ٢ / ١٥٢ .

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ،،،

فبحمد الله انتهيت من إعداد بحثى هذا ، وبعونه وتوفيقه خلصت من تدبيجه ، وقد تبين لى أهم النتائج الآتية :

أولاً : لابد أن تكون هناك دراسات جديدة للنحو تكون معجمية تجمع ما تناثر من مسائل الموضوع الواحد فى الأبواب النحوية، حتى تكون الفائدة أعم والوصول إليها أيسر .

ثانياً : هناك آراء كثيرة نسبت إلى بعض العلماء وفى كتبهم ما يخالفها .

ثالثاً : الضمير له مصطلحات كثيرة يسمى ضميراً ومضمراً ومكنيا وذكراً ، وعلامة الإضمار ، وعلامة المضمر ، ولكن اصطلاح الضمير غلب عليه .

رابعاً : لا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين فهو من قبيل الأسماء المترادفة ، وأما البصريون فيقولون المضمرات نوع من المكنيات .

خامساً : قد يكون الضمير نكرة .

سادساً : المعارف متفاوتة عند المتقدمين والمتأخرين وذهب ابن حزم إلى أنها كلها متساوية لأن المعرفة لا تتفاضل .

سابعاً : (إياك) حرف عند بعض العلماء .

ثامناً : ضمير الشأن يسمى ضمير الحديث عند سيبويه .

هذا ما تبين لى والحمد لله أولاً وأخرا

المصادر والمراجع

١ – ارتشاف الضرب لأبى حيان تحقيق د / مصطفى النماس مطبعة الخانجى ـ الطبعة الأولى ١٩٨٦م .

٢ – الأشباه والنظائر للسيوطى – دار الكتب العلمية – بيروت .

٣ – أصول النحو لابن السراج تحقيق د / عبد المحسن الفتلى مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ .

٤ – إعراب القرآن للنحاس تحقيق د / حسين غازى زاهد عالم الكتب ـ الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٩هـ .

٥ – إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه – طبعة دار المنار .

٦ – أمالى ابن الشجرى تحقيق د / محمود محمد الطناحى – مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .

٧ – الأمالى النحوية لابن الحاجب تحقيق / هادى حسن حمودى عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٨ – الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الفكر للطباعة .

٩ – أوضح المسالك لابن هشام – دار إحياء التراث العربى بيروت الطبعة السادسة ١٩٨٠م .

١٠ – الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د / موسى بناى – مطبعة العانى بغداد .

١١ – التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى مطبعة الحلبى – القاهرة .

١٢ – تهذيب اللغة لأبى منصور الأزهرى ـ تحقيق د / عبد السلام هارون ١٩٦٤م .

١٣ – الجامع الصغير لابن هشام تحقيق د / أحمد محمود المرميل مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤٠٠هـ .

١٤ – الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق د / فخر الدين قباوة دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .

١٥ – حاشية الصبان على الأشمونى مطبعة عيسى البابى الحلبى.

١٦– خزانة الأدب ولب لباب العرب للبغدادى دار صادر بيروت.

١٧ – الخصائص لابن جنى تحقيق د / محمد على النجار مطبعة دار الكتب بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ .

١٨ – شرح الألفية لابن الناظم تحقيق د / عبد الحميد السيد دار الجيل – بيروت .

١٩ – شرح التسهيل لابن مالك الجزء الأول تحقيق د / عبد الرحمن السند مكتبة الأنجلو المصرية .

٢٠ – شرح القصائد التسع المشهورات لابن النحاس دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٢١ – شرح الكافية لابن جماعة تحقيق د / محمد عبد النبى عبد المجيد الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٢ – شرح الكافية فى النحو للرضى – دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .

٢٣ – شرح لمحة أبى حيان للبرماوى تحقيق د / عبد الحميد محمود الوكيل الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٢٤ – شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبى – القاهرة .

٢٥ – شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب تحقيق د / موسى بناى علوان مطبعة الآداب بالعراق ١٤٠٠هـ .

٢٦ – شواهد التوضيح والتصحيح بمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك – تحقيق د / طه محسن دار إحياء التراث الإسلامى – العراق ١٤٠٥هـ .

٢٧ – فصيح ثعلب تحقيق د / محمد عبد المنعم خفاجى مكتبة التوحيد .

٢٨ – الفوائد الضيائية فى شرح كافية ابن الحاجب للجامى تحقيق د / أسامة طه الرفاعى وزارة الأوقاف – العراق ١٤٠٣هـ .

٢٩ – الكتاب لسيبويه تحقيق د / عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .

٣٠ – كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد تحقيق شوقى ضيف دار المعارف .
٣١ – كتاب الشعر أبى على الفارسى تحقيق د / محمود محمد الطناحى – مكتبة الخانجى بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
٣٢ – الكشاف للزمخشرى تحقيق محمد مرسى عامر مطبعة دار المصحف القاهرة الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ .
٣٣ – كشف المشكل فى النحو لعلى الحيدرة اليمنى تحقيق د / هادى عطية مطر مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٤هـ .
٣٤ – مجالس ثعلب .
٣٥ – مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه مكتبة المتنبى بالقاهرة .
٣٦ – المستوفى فى النحو للفرخان تحقيق د / محمد البدوى المختون – دار الثقافة العربية القاهرة .
٣٧ – المطالع السعيدة فى شرح الفريدة للسيوطى تحقيق د / نبهان باسين – مطبعة وزارة الأوقاف بالعراق ١٤٠٣هـ
٣٨ – معانى القرآن للأخفش تحقيق عبد الأمير الورد عالم الكتب ١٤٠٥هـ .
٣٩ – معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د / عبد الجليل شلبى عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
٤٠ – معانى القرآن للفراء تحقيق محمد على النجار ١٩٥٥م .
٤١ – مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق محمد محيى الدين المكتبة العصرية بيروت ١٤٠٧هـ .
٤٢ – المقتصد للجرجانى تحقيق د / كاظم المرجان – العراق ١٩٨٢ .
٤٣ – المقتضب للمبرد تحقيق د / محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٣٦ .
٤٤ – المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى مطبعة العانى بغداد .
٤٥ – النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى تصحيح على محمد الضباع دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
٤٦ – هشام الكوفى د / أحمد عبد الله مطبعة الأمانة ١٤٠١هـ .
٤٧ – همع الهوامع للسيوطى مطبعة الخانجى ١٣٢٧هـ .